Rûniştin ne tiştê ku em dibînin e, lê tiştê ku em ji wate û dadperweriyê di cîhanê de diafirînin e.

Bînîn الرؤية

" الصحافة ليست مجرد عاكس للواقع، بل هي بوابة تنير درب الإبداع والتغيير؛ فهي تتجاوز دورها التقليدي كمراقب للأحداث، وتتحول إلى شريك فاعل في بناء الحقيقة وتشكيل المستقبل. "

الرؤية ليست ما نراه في العالم،بل ما نوقظ به العالم من احتمالاتٍ لم يولدها بعد.

7 رؤيتنا

الرؤية:

تسعى جريدة الرؤية إلى تقديم تحليلات عميقة ومدروسة لأبرز القضايا السياسية والثقافية والفكرية. من خلال منظور نقدي وبحثي، نهدف إلى توسيع آفاق الفهم وتعزيز الوعي بالمسائل الراهنة التي تؤثر على المجتمع.

الرُّؤيَة

Bînîn مستقلة

جريدة دورية تغطي القضايا السياسية الاستراتيجية، الثقافية والفكرية

رئيس التحرير
د. عدنان بوزان

alruyah2024@gmail.com

جريدة الرؤية:

دورية تغطي القضايا السياسية الاستراتيجية، الثقافية والفكرية. تهدف الرؤية إلى إثراء النقاش العام بتحليلات معمقة ونقد بنّاء، مقدمة منصة للأفكار الجريئة والمبتكرة. تستهدف الجريدة القراء المهتمين بفهم أعمق للتحولات العالمية والمحلية من خلال منظور فكري وثقافي متجدد.

www.azadiposts.com

العدد (٧) الأثنين ١٥ حزيران ٢٠٢٦ م – ٢٧٢٦ ك ١٢ Hejmar (7) Duşem, 15 Hezîran 2026 PZ - 2726 K

الشرق الأوسط في زمن التحولات الكبرى:

بين انهيار خرائط القديم وتشكل ملامح نظام إقليمي جديد

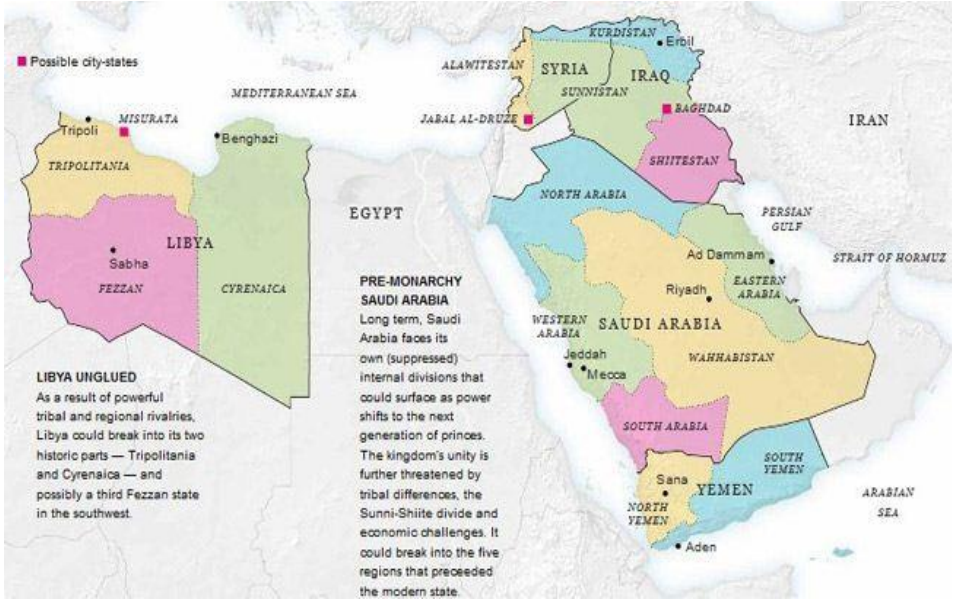

الرؤية: في اللحظات التاريخية الفاصلة، لا تتغير الجغرافيا بقدر ما تتغير طريقة إدراكها داخل الوعي السياسي والتاريخي للشعوب والدول. فالأرض تبقى كما هي في ظاهرها، لكن معانيها السياسية، وحدود تأثيرها، ومراكز ثقلها، وإيقاع الصراع عليها، كلها تتبدل بصورة عميقة تجعل من الخريطة السياسية كياناً متحركاً لا يستقر على شكل واحد. والشرق الأوسط اليوم ليس مجرد إقليم جغرافي تتقاطع فيه الدول، بل هو مختبر تاريخي مفتوح على احتمالات متناقضة، تتصارع فيه المشاريع الكبرى مع الهويات المحلية، وتتصادم فيه إرادات القوى الإقليمية مع حسابات النظام الدولي، في مشهد شديد التعقيد يكاد يعيد إنتاج مفهوم "المنطقة المضطربة" ولكن على مستوى أعلى من التشابك وأكثر عمقاً في التأثير.

إن المنطقة تقف في قلب واحدة من أكثر مراحلها التاريخية اضطراباً منذ قرن كامل، ليس فقط بسبب كثافة الحروب أو تعدد بؤر التوتر، بل بسبب طبيعة التحولات البنيوية التي تطال الدولة والمجتمع معاً. فالحروب في هذا السياق لم تعد أحداثاً منفصلة يمكن احتواؤها ضمن حدود زمنية واضحة، بل أصبحت جزءاً من بنية إقليمية ممتدة، تتداخل فيها الحروب المباشرة مع الحروب غير المعلنة، وتتجاور فيها الجيوش النظامية مع ٣

كلمة العدد

عودة الرؤية: الكلمة الحرة في مواجهة زمن الضجيج

بعد غيابٍ امتد منذ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، تعود جريدة الرؤية إلى قرائها، لا بوصفها مشروعاً إعلامياً عابراً، بل باعتبارها مساحةً للفكر الحر، ومنبراً للحوار المسؤول، ومنصةً تسعى إلى قراءة الأحداث وتحليل التحولات بعيداً عن الانفعال والتبسيط والدعاية. فالعالم الذي توقفت فيه الجريدة قبل عامين ليس هو العالم الذي تعود إليه اليوم؛ إذ شهدت الساحتان الدولية والإقليمية خلال هذه الفترة تحولاتٍ متسارعة أعادت طرح أسئلةٍ جوهرية حول مستقبل السياسة والدولة والديمقراطية والأمن والاستقرار.

لقد أصبح العالم، ومعه منطقتنا، أكثر تعقيداً مما كان عليه في السابق. فالتحالفات تتبدل، والصراعات تتسارع، والمصالح الدولية والإقليمية تتداخل على نحوٍ غير مسبوق، فيما يواجه الإنسان المعاصر تحدياتٍ جديدة فرضتها الثورة التكنولوجية، وصعود الذكاء الاصطناعي، وتغير طبيعة الإعلام، واتساع الفجوة بين ٢

"سوريا بين استحقاق الوحدة ومخاطر الانقسام"

الرؤية: تقف سوريا اليوم أمام مرحلة مفصلية من تاريخها الحديث، حيث لم يعد مستقبلها مرتبطاً بإعادة الإعمار واستعادة مؤسسات الدولة فحسب، بل بقدرتها على بناء عقد سياسي جديد يستوعب التعدد القومي والديني والثقافي الذي أفرزته سنوات الحرب. فالوحدة الوطنية لا تُبنى بالشعارات، وإنما بالشراكة الحقيقية والاعتراف المتبادل واحترام التنوع.

ويبقى السؤال الأهم: هل تستطيع سوريا استعادة دولة موحدة تحتضن جميع أبنائها؟ إن ذلك يتطلب تجاوز العقليات الإقصائية والأيديولوجيات المغلقة، والانتقال نحو دولة تقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، لا على منطق الغلبة والهيمنة.

لذلك، سيظل مستقبل سوريا مرهوناً بقدرتها على بناء مشروع وطني جامع يعالج جذور الأزمة ويعيد الثقة بين مكوناتها المختلفة. أما استمرار الانقسامات والصراعات السياسية والفكرية، فسيجعل تحقيق اندماج وطني حقيقي مهمة شاقة ومفتوحة على تحديات طويلة الأمد

النظام الدولي الجديد: نهاية الأحادية القطبية أم بداية فوضى عالمية؟

الرؤية: منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، بدا العالم وكأنه دخل مرحلةً تاريخيةً جديدة عنوانها هيمنةُ قطبٍ واحد على النظام الدولي. فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع القوة العظمى الوحيدة القادرة على التأثير في مختلف القضايا الدولية. سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً. وخلال العقود الثلاثة الماضية، تشكلت منظومة ٢

نضال الشعوب بين القمع والاستبداد وسعيها نحو الحرية

الرؤية: لطالما كان النضال من أجل الحرية والكرامة محوراً رئيسياً في التاريخ الإنساني، إذ تسعى الشعوب في مختلف أنحاء العالم إلى التخلص من أغلال القمع والاستبداد لبناء مجتمعات تسودها العدالة والمساواة. هذه الكفاحات لا تقتصر على فترة زمنية محددة أو مكان بعينه، بل تتكرر عبر العصور وفي كل القارات، مما يعكس الطموح الإنساني الدائم نحو الحرية والعيش بكرامة.

أولاً: تاريخ النضال من أجل الحرية

بدأت حركات التحرر والنضال ضد القمع منذ آلاف السنين، حيث يمكننا تتبع جذورها إلى الحضارات القديمة. على سبيل المثال، شهدت الإمبراطورية الرومانية العديد من الانتفاضات ضد الحكم الاستبدادي، مثل تمرد سبارتاكوس الذي قاده العبيد في القرن الأول قبل الميلاد. كذلك، شهدت العصور الوسطى انتفاضات الفلاحين في ضد أوروبا الإقطاعية والظلم.

في العصور الحديثة، يمكن اعتبار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ نقطة تحول مهمة في تاريخ النضال من أجل الحرية. فالثورة لم تكن مجرد احتجاج ضد الاستبداد الملكي، بل كانت أيضاً ثورة فكرية شاملة حملت أفكار الحرية، والمساواة، والأخوة. هذه الأفكار انتشرت بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم، مما ألهم العديد من الشعوب للوقوف ضد الطغيان. ٤

القضية الكوردية بين الواقع السياسي وآفاق الحل الديمقراطي

الرؤية: تعد القضية الكوردية واحدة من أكثر القضايا السياسية تعقيداً واستمراريةً في الشرق الأوسط الحديث، ليس فقط بسبب امتدادها الجغرافي عبر عدة دول، بل أيضاً لارتباطها بأسئلة جوهرية تتعلق بالهوية والمواطنة والديمقراطية وحقوق الشعوب في المشاركة السياسية والثقافية. وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن على تشكل الدول الحديثة في المنطقة، ما تزال هذه القضية حاضرة بقوة في المشهد السياسي، الأمر الذي يعكس أن جذورها أعمق من أن تختزل في مقاربات أمنية أو ترتيبات سياسية مؤقتة.

لقد نشأت العديد من أزمات المنطقة الحديثة في سياق بناء الدولة القومية المركزية التي سعت، في كثير من الأحيان، إلى فرض هوية واحدة على مجتمعات متعددة ٢

الشرق الأوسط بين صراع القوى الكبرى وإرادة الشعوب

الرؤية: يشكل الشرق الأوسط اليوم أحد أكثر الأقاليم حساسية وتشابكاً في النظام الدولي المعاصر، ليس فقط بسبب موقعه الجغرافي أو ثرواته الاستراتيجية، بل لأنه تحول إلى ساحة مركزية تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى مع تطلعات الشعوب المحلية. وبين هذين المستويين —صراع النفوذ الخارجي من جهة، وإرادة المجتمعات الداخلية من جهة أخرى—يتشكل المشهد السياسي للمنطقة في حالة دائمة من التوتر وإعادة التشكل.... ٤

أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج

الرؤية: تعد أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط واحدة من أكثر الإشكاليات السياسية تعقيداً واستمرارية في النظام الإقليمي الحديث، بل يمكن القول إنها أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة الدولة والمجتمع في هذه المنطقة خلال القرن الأخير. فهي ليست أزمة ظرفية عابرة أو مرتبطة بمرحلة تاريخية محددة يمكن تجاوزها بتغيير حكومي أو إصلاح إداري محدود، بل هي حالة بنيوية ممتدة تتداخل فيها طبقات متعددة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب التوازنات الإقليمية والدولية التي .. ٦

الرؤية من أجل الحياة

A Political Vision for a Better Life

الانقسام الكوردي وتحديات بناء مشروع وطني جامع

الرؤية يمثل الانقسام الكوردي أحد أكثر الإشكاليات السياسية تعقيداً داخل التجربة السياسية الكوردية المعاصرة، ليس فقط لأنه انقسام تنظيمي أو حزبي، بل لأنه انعكاس لبنية تاريخية وسياسية واجتماعية متراكمة، تشكلت عبر عقود طويلة من التفاعل مع الدولة المركزية، ومع التحولات الإقليمية، ... ٣

كلمة العدد .. تتمة

الحقيقة وما يراد للناس أن يصدقوه. وفي خضم هذا المشهد المزدحم بالأحداث والمتناقضات، تزداد الحاجة إلى إعلامٍ جاد لا يكتفي بنقل الخبر، بل يسعى إلى فهمه وتفسيره ووضعه في سياقه التاريخي والسياسي.

إن عودة **الرؤية** تأتي في زمنٍ ارتفع فيه ضجيج الخطابات المتطرفة، وتراجعت فيه مساحات النقاش العقلاني، وأصبحت المعلومة السريعة تتقدم على التحليل العميق، فيما تتعرض الحقيقة نفسها لمحاولات التشويه والتوظيف والاستغلال. ومن هنا، فإن رسالتنا لا تتمثل في ملاحقة الأحداث اليومية فحسب، بل في الإسهام في بناء وعيٍ نقدي يساعد القارئ على فهم ما يجري من حوله، وعلى التمييز بين الوقائع والدعاية، وبين التحليل الموضوعي والمواقف المسبقة.

لقد تأسست **الرؤية** على قناعةٍ راسخة بأن الصحافة ليست مجرد وسيلةٍ لنقل الأخبار، بل مسؤولية فكرية وأخلاقية تجاه المجتمع. فالصحافة التي تفقد استقلالها تفقد قدرتها على أداء دورها، والإعلام الذي يتحول إلى أداةٍ للتعبئة يفقد جوهر رسالته. لذلك، ستبقى الجريدة ملتزمة بقيم الحرية والمسؤولية المهنية، واحترام التعددية الفكرية والسياسية، ومنفتحة على مختلف الآراء والاجتهادات التي تثري النقاش العام وتدفعه نحو آفاقٍ أكثر نضجاً وعمقاً.

وفي هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها منطقتنا والعالم، نؤمن بأن الحوار هو الطريق الأقصر إلى الفهم، وأن المعرفة هي الأساس المتين لأي مشروعٍ ديمقراطي أو نهضوي، وأن المجتمعات لا تستطيع مواجهة تحدياتها الكبرى إلا من خلال ترسيخ ثقافة النقد والعقلانية واحترام الاختلاف. ومن هذا المنطلق، ستسعى **الرؤية** إلى تقديم دراساتٍ وتحليلاتٍ سياسية واستراتيجية وفكرية وثقافية تتجاوز القراءة السطحية للأحداث، وتتجه نحو استكشاف جذورها وأبعادها ونتائجها المحتملة.

إن هذا العدد لا يمثل مجرد استئنافٍ لصدور الجريدة بعد فترةٍ من التوقف، بل يمثل بداية مرحلةٍ جديدة نأمل أن تكون أكثر حضوراً وتأثيراً وارتباطاً بقضايا الناس وهمومهم وأسئلتهم الكبرى. فالعالم يتغير بوتيرةٍ متسارعة، والمنطقة تقف أمام تحدياتٍ مصيرية، والمسؤولية تفرض على أصحاب الكلمة أن يكونوا شركاء في إنتاج الوعي، لا مجرد شهودٍ على الأحداث.

تعود **الرؤية** اليوم إيماناً بأن الكلمة الحرة ما زالت قادرة على إحداث الفرق، وأن الفكر النقدي ما زال ضرورةً في زمن الاستقطاب، وأن البحث عن الحقيقة يظل مهمةً نبيلة مهما اشتد الضجيج من حولها. وبين ضجيج المصالح وصخب الشعارات، ستبقى الحقيقة هي البوصلة التي نهتدي بها، وسيبقى القارئ الواعي شريكنا الأول في هذه الرحلة المتجددة.

رئيس التحرير

القضية الكوردية بين الواقع السياسي وآفاق الحل الديمقراطي

البقية ...

القوميات والثقافات.

وفي ظل هذه السياسات، واجه الكورد تحديات مستمرة تتعلق بالاعتراف بهويتهم القومية وحقوقهم الثقافية والسياسية، ما جعل القضية الكوردية تتحول مع مرور الزمن إلى أحد أكثر الملفات حساسيةً وتعقيداً في التوازنات الإقليمية.

غير أن التجارب التاريخية أثبتت أن المقاربات الأمنية وحدها لم تنجح في إنهاء النزاعات القومية أو معالجة أسبابها العميقة. فالقوة قد تخمد الصراع لفترة من الزمن، لكنها لا تستطيع إزالة جذوره البنيوية. ولذلك، فإن استمرار القضية الكوردية لعقود طويلة يؤكد أن جوهر المشكلة لا يكمن في وجود مطالب قومية بحد ذاتها، بل في غياب الأطر السياسية والدستورية القادرة على استيعاب التنوع وإدارته ضمن نظام ديمقراطي عادل يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات عميقة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الدولة الوطنية وحدود المركزية السياسية. فقد أظهرت الأزمات والحروب أن الاستقرار لا يتحقق عبر الإنكار أو الإقصاء، بل من خلال بناء أنظمة سياسية قادرة على تمثيل مختلف المكونات وضمان مشاركتها الفعلية في إدارة الشأن العام. ومن هنا برزت مجدداً النقاشات المتعلقة باللامركزية السياسية والإدارية، والحكم المحلي، والصيغ الديمقراطية القادرة على التوفيق بين وحدة الدولة واحترام الخصوصيات القومية والثقافية.

إن جوهر القضية الكوردية لا ينبغي أن ينظر إليه بوصفه قضية حدود أو جغرافيا فحسب، بل باعتباره قضية حقوق ومواطنة ومشاركة وعدالة سياسية. فالكثير من الأزمات التي شهدتها المنطقة كانت نتيجة مباشرة لغياب الديمقراطية وضعف المؤسسات واحتكار السلطة، وهي مشكلات لم تقتصر آثارها على الكورد وحدهم، بل امتدت إلى مختلف شعوب المنطقة ومكوناتها. ومن هذا المنطلق، فإن الحلول المستدامة لا يمكن أن تقوم على منطق الغلبة أو الإنكار المتبادل، بل على الاعتراف المتبادل والشراكة السياسية الحقيقية. فالديمقراطية ليست مجرد آلية انتخابية، وإنما منظومة متكاملة تضمن المساواة أمام القانون، وتحمي الحقوق الثقافية واللغوية، وتوفر آليات عادلة لتوزيع السلطة والثروة والمسؤولية.

كما أن مستقبل القضية الكوردية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الديمقراطية في الشرق الأوسط عموماً. فكلما اتسعت مساحات الحرية والمشاركة السياسية، ازدادت فرص الوصول إلى حلول سلمية وعادلة. أما في البيئات التي تسود فيها المركزية المفرطة والإقصاء السياسي، فإن الأزمات تبقى قابلة للتجدد مهما طال الزمن.

ولعل التحدي الأكبر اليوم لا يتمثل في البحث عن انتصار طرف على آخر، بل في إيجاد صيغة سياسية تضمن الكرامة والحقوق لجميع المواطنين ضمن إطار مستقر وقابل للحياة. فقد أثبتت التجارب المعاصرة أن المجتمعات المتعددة لا تستقر عبر فرض التماثل القسري، بل عبر إدارة التنوع وتحويله من مصدر للتوتر والصراع إلى مصدر للثراء والقوة والاستقرار.

وفي النهاية، تبقى القضية الكوردية اختباراً حقيقياً لقدرة الشرق الأوسط على الانتقال من منطق الصراعات التاريخية إلى منطق الحلول الديمقراطية. فهي ليست مجرد قضية تخص شعباً بعينه، بل جزء من سؤال أكبر يتعلق بمستقبل الدولة والمواطنة والتعددية السياسية والثقافية في المنطقة. وبين الواقع السياسي المعقد وآفاق الحل الديمقراطي، يبقى الأمل قائماً في أن تتمكن شعوب المنطقة من بناء نماذج سياسية جديدة تقوم على العدالة والشراكة واحترام الإنسان، بوصفها الأساس الأكثر صلابةً لأي استقرار دائم وتنمية مستدامة.

> **الثورة حين تكون صادقة لا تسعى إلى استبدال حاكم بحاكم، بل إلى تحرير الإنسان من الخوف، وإعادة بناء الوطن على أساس الكرامة والعدالة.**

النظام الدولي الجديد: نهاية الأحادية القطبية أم بداية فوضى عالمية؟

البقية

عالمية واسعة على أساس هذه الأحادية القطبية، حيث أصبحت المؤسسات الدولية والأسواق العالمية والتحالفات العسكرية تتحرك، بدرجات متفاوتة، ضمن الفضاء الاستراتيجي الأمريكي.

غير أن التاريخ لا يعرف الثبات، ولا تستمر موازين القوى على حالها إلى الأبد. فكما انتهى النظام الثنائي القطبية الذي حكم العالم طوال حقبة الحرب الباردة، يبدو أن النظام الأحادي الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي يواجه اليوم تحديات عميقة تمسّ أسسه وتفتح الباب أمام مرحلة دولية جديدة لم تتبلور ملامحها بشكل كامل بعد. وهنا يبرز السؤال الذي يشغل مراكز الأبحاث وصناع القرار حول العالم: هل نشهد بالفعل نهاية الأحادية القطبية وبداية نظام دولي متعدد الأقطاب، أم أن العالم يتجه نحو مرحلة من الفوضى الدولية وعدم الاستقرار المتزايد؟

لقد كشفت السنوات الأخيرة عن تحولات جوهرية في موازين القوة العالمية. فالصين لم تعد مجرد قوة اقتصادية صاعدة، بل تحولت إلى منافس استراتيجي يمتلك طموحاً عالمياً وقدرات متنامية في مجالات التكنولوجيا والتجارة والصناعة والقدرات العسكرية. وفي المقابل، استعادت روسيا جزءاً مهماً من حضورها الدولي، مؤكدة أنها ما تزال لاعباً مؤثراً في قضايا الأمن الدولي والتوازنات الجيوسياسية. كما برزت قوى إقليمية ودولية أخرى، مثل الهند وتركيا والبرازيل وجنوب أفريقيا، إضافة إلى بعض الدول الخليجية، بوصفها أطرافاً تسعى إلى توسيع هامش استقلالها الاستراتيجي عن مراكز النفوذ التقليدية.

وفي الوقت ذاته، بدأت مؤسسات النظام الدولي التي تشكلت عقب الحرب العالمية الثانية تواجه أزمة متزايدة في الفعالية والشرعية. فمجلس الأمن الدولي يبدو عاجزاً في كثير من الأحيان عن التعامل مع النزاعات الكبرى، بينما تتعرض الأمم المتحدة لانتقادات متكررة بسبب محدودية قدرتها على تنفيذ قراراتها أو منع الحروب والكوارث الإنسانية. كما تواجه المؤسسات الاقتصادية الدولية تحديات متنامية نتيجة احتدام المنافسة بين القوى الكبرى وتصاعد النزعات الحمائية والصراعات التجارية.

غير أن التحول نحو عالم متعدد الأقطاب لا يعني بالضرورة انتقالاً سلساً نحو نظام أكثر استقراراً أو عدالة. فالتاريخ يعلمنا أن المراحل الانتقالية بين نظام دولي وآخر غالباً ما تكون مصحوبة بصراعات حادة وتوترات متصاعدة. فعندما تتراجع قوة مهيمنة من دون أن تتبلور قواعد جديدة ومتفق عليها لإدارة العلاقات الدولية، تنشأ حالة من الفراغ الاستراتيجي تدفع القوى المختلفة إلى التنافس على النفوذ وإعادة رسم مناطق التأثير.

ومن هنا تبرز المخاوف من أن العالم لا ينتقل من الأحادية القطبية إلى تعددية مستقرة، بل إلى مرحلة من السيولة الجيوسياسية والفوضى المنظمة. فالحرب في أوكرانيا، والتوترات المتصاعدة في شرق آسيا، والصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، والأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، جميعها مؤشرات تدل على أن النظام الدولي يمر بمرحلة إعادة تشكيل عميقة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

كما أن الثورة التكنولوجية المتسارعة أضافت بعداً جديداً إلى الصراع الدولي. فالمنافسة لم تعد تدور فقط حول الأراضي والموارد الطبيعية أو الممرات التجارية، بل أصبحت تشمل الذكاء الاصطناعي، والفضاء السيبراني، وأشباه الموصلات، والبيانات الضخمة، والتقنيات المتقدمة. وهذا التحول يجعل التنافس العالمي أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، لأنه يمس البنية العميقة للاقتصاد والأمن والسيادة الوطنية.

وفي خضم هذه التحولات، تبرز قضية أخرى لا تقل أهمية، وهي تراجع الثقة بالنموذج الليبرالي العالمي الذي ساد خلال العقود الماضية. فقد أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وصعود الحركات الشعبوية والقومية، إلى اهتزاز كثير من المسلمات التي قامت عليها العولمة السياسية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، بدأت دول عديدة تعيد النظر في أولوياتها الاستراتيجية، وتسعى إلى تعزيز استقلالها الوطني وتقليل اعتمادها على النظام العالمي التقليدي.

إن العالم اليوم يقف على أعتاب مرحلة تاريخية مفصلية، غير أن طبيعة هذه المرحلة ما تزال غير محسومة. فمن الممكن أن تنجح القوى الكبرى في التوصل إلى توازنات جديدة تتيح بناء نظام دولي أكثر تعددية واستقراراً، يقوم على توزيع أوسع للقوة والمسؤولية. كما أن من الممكن، في المقابل، أن يؤدي تصاعد التنافس بين هذه القوى إلى مرحلة طويلة من الاضطرابات والصراعات المفتوحة، تتراجع فيها فاعلية القانون الدولي أمام منطق القوة والمصالح.

وفي النهاية، لا يبدو أن السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت الأحادية القطبية قد انتهت أم لا، بل ما هو شكل العالم الذي سيولد من رحم هذا التحول التاريخي. فالنظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة يمر اليوم بمرحلة مراجعة عميقة، بينما لم تتبلور بعد قواعد النظام الجديد. وبين أفول عالم وصعود آخر، يعيش المجتمع الدولي لحظة انتقالية استثنائية تتداخل فيها الفرص الكبرى مع المخاطر الكبرى، ويصبح فيها المستقبل مفتوحاً على احتمالات متعددة، تتراوح بين تعددية أكثر توازناً وعدالة، وبين فوضى دولية قد تعيد رسم خريطة العلاقات الدولية لعقود قادمة.

> **الحرية ليست هبة من أحد، بل هي حق يُنتزع بالنضال.**

الحرية: حين يصبح الإنسان هو البداية والمعنى

الحرية ليست مفهوماً سياسياً يختزل في نظام حكم أو آلية انتخابية، بل هي حالة وجودية وأخلاقية تسبق كل المؤسسات والقوانين. إنها اللحظة التي يدرك فيها الإنسان أنه ليس مجرد تابع داخل منظومة مغلقة، بل كائن قادر على التفكير والاختيار، وأن كرامته لا تُمنح من سلطة بل تنبع من ذاته. في التجربة الإنسانية، لم تكن الحرية يوماً حالة مستقرة، بل كانت دائماً ثمرة صراع بين إرادة الإنسان في الفعل، وبين قوى تسعى إلى تقييد هذا الفعل داخل حدود الخوف والطاعة. ولذلك ظل تاريخ المجتمعات، في جوهره، تاريخ هذا التوتر الدائم بين الصوت والصمت، وبين الحق في التعبير ومحاولات كبحه.

الحرية لا تعني الفوضى، بل تعني وجود نظام عادل يحمي الإنسان بدل أن يصادره. فالقانون ليس نقيض الحرية، بل شرطها الأساسي. وعندما يختل هذا التوازن، تتحول الحرية إلى شعار بلا مضمون، أو تتحول السلطة إلى قيد يفرغ الإنسان من معناه.

وفي كل مجتمع يمر بأزمة، تصبح الحرية سؤالاً يومياً يمس الحياة والكرامة والوجود، لا مجرد فكرة نظرية. فحرية القول والاختيار والمشاركة ليست امتيازاً، بل شرطاً لبقاء المجتمع حياً وقادراً على التطور.

وفي النهاية، تبقى الحرية مسؤولية قبل أن تكون حقاً، واختباراً دائمًا لقدرة الإنسان على أن يكون فاعلاً في صنع مستقبله، لا مجرد متلقٍ له.

سياسة

الشرق الأوسط في زمن التحولات الكبرى:
بين انهيار خرائط القديم وتشكل ملامح نظام إقليمي جديد

البقية ....

The Middle East in the era of major transformations h

الفاعلين غير الدولتيين، وتتشابك فيها المصالح الاقتصادية مع الصراعات الأمنية، في شبكة معقدة تجعل من الاستقرار حالة مؤقتة أكثر منه قاعدة دائمة.

وفي هذا الإطار، تتراجع تدريجياً البنى السياسية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قامت على نموذج الدولة الوطنية المركزية ضمن توازنات إقليمية ودولية صاغها الاستعمار القديم ثم أعاد تشكيلها النظام الدولي خلال الحرب الباردة وما بعدها. هذه البنى التي بدت لعقود وكأنها مستقرة، تواجه اليوم اختباراً وجودياً حقيقياً، حيث لم تعد قادرة في كثير من الحالات على احتكار القوة، أو ضبط المجال الداخلي، أو إنتاج شرعية سياسية متماسكة قادرة على الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية المتزامنة.

إن الحديث عن "تحول كبير" في الشرق الأوسط لم يعد خطاباً نظرياً أو تحليلاً أكاديمياً مجرداً، بل أصبح توصيفاً لواقع يتشكل أمام الأنظار، لكنه لا يزال غير مكتمل المعالم. واقع تتداخل فيه الأزمات على نحو يجعل الفصل بينها أمراً صعباً: من سوريا التي ما تزال تعيش آثار حرب طويلة أعادت صياغة بنيتها الاجتماعية والسياسية وأدخلتها في حالة توازنات معقدة ومتعددة المستويات، إلى إيران التي تواجه ضغطاً متزايداً يتقاطع فيه الداخل مع الخارج في معادلة شديدة الحساسية تمس بنيتها السياسية ودورها الإقليمي، مروراً بالعراق الذي يقف على تخوم هشاشة بنيوية دائمة تتجلى في تداخل السلطة مع النفوذ الخارجي والانقسام الداخلي، وصولاً إلى فلسطين التي تظل المركز الأكثر كثافة في الصراع، ليس فقط بوصفها قضية سياسية، بل باعتبارها عقدة أخلاقية وتاريخية لا تزال تعيد إنتاج التوتر في كامل الإقليم.

وفي ظل هذا المشهد، يبدو الشرق الأوسط وكأنه يدخل طوراً جديداً من أطوار تاريخه الحديث، طور لا يمكن اختزاله في سقوط أنظمة أو صعود أخرى، بل يتمثل في إعادة تعريف شاملة لمفهوم الدولة، وحدود السيادة، وطبيعة الشرعية السياسية، وأشكال الصراع، وهو ما يجعل من المرحلة الراهنة لحظة مفصلية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث يتجاور فيها القديم الذي لم يسقط بعد، والجديد الذي لم يتبلور بعد بشكل نهائي.

أولاً: سوريا... من الدولة المركزية إلى ساحة التوازنات المعقّدة

ما بعد الحرب السورية لم يكن لحظة انتهاءٍ للصراع بقدر ما كان انتقالاً بهدوء خادع من شكل صراع مباشر إلى شكل أكثر تعقيداً وتشابكاً، حيث لم تعد البنادق وحدها هي التي ترسم حدود النفوذ، بل أصبحت البنى الاجتماعية، وشبكات الاقتصاد غير الرسمي، والتحالفات الإقليمية، والاصطفافات الدولية جزءاً من هندسة المشهد السوري الجديد. فالدولة التي كانت لعقود طويلة نموذجاً للدولة المركزية الصارمة، القائمة على احتكار القرار السياسي والأمني، تحولت تدريجياً إلى فضاء متعدد الطبقات من النفوذ، تتداخل فيه السلطات الفعلية، وتتوزع فيه مراكز القوة بين الداخل والخارج، وبين الرسمي وغير الرسمي، وبين الظاهر والمخفي.

وفي هذا التحول العميق، لم يعد بالإمكان قراءة سوريا ككتلة سياسية واحدة تتحرك وفق منطق مركزي واضح، بل كخريطة متداخلة من المناطق والنفوذات والهويات السياسية المتجاورة والمتنافسة، حيث تتعايش سلطات مختلفة ضمن جغرافيا واحدة دون أن تندمج في كيان سياسي موحد. ومع استمرار هذا التعدد غير المحسوم، برزت أنماط جديدة من الفاعلين: قوى محلية تشكلت بفعل الحرب وظروفها، وأخرى ارتبطت بمشاريع إقليمية تتجاوز الحدود السورية، وثالثة تحمل طابعاً أيديولوجياً أو عابراً للدولة الوطنية، الأمر الذي جعل من سوريا ساحة اختبار مفتوحة لمستقبل الدولة في المشرق برمته.

وفي هذا السياق، يصبح اختزال المشهد السوري في سردية "نهاية نظام وبداية نظام آخر" نوعاً من التبسيط السياسي الذي لا يعكس عمق التحول البنيوي الجاري. فالمسألة لم تعد مسألة تبدل في رأس السلطة فقط، بل مسألة إعادة تعريف كاملة لفكرة الدولة نفسها: ما هي حدود السيادة حين تتعدد مراكز القرار على الأرض؟ وكيف يمكن الحديث عن احتكار الشرعية في ظل وجود سلطات أمر واقع متداخلة؟ وما طبيعة العقد الاجتماعي الممكن في بلد خرج من حرب طويلة دون تسوية سياسية نهائية تعيد صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة؟

إن أخطر ما يميز المرحلة السورية الراهنة ليس فقط استمرار التنافس السياسي أو العسكري، بل انتقال الصراع إلى مستوى أعمق وأكثر جوهرية: الصراع على تعريف "الدولة السورية" ذاتها. فهناك من يراها كياناً يجب إعادة توحيده وفق مركزية قوية تعيد إنتاج الدولة التقليدية، وهناك من يتعامل معها كفضاء لا مركزي متعدد السلطات، بينما تتداخل في الخلفية مشاريع إقليمية ودولية ترى في الجغرافيا السورية عقدة استراتيجية ضمن شبكة أوسع من التوازنات.

وبين هذه التصورات المتناقضة، تبقى سوريا في حالة "تشكل مستمر"، لا هي دولة مستقرة انتهت أزمتها، ولا هي كيان منحل بالكامل، بل نموذج وسيط لدولة لم تحسم بعد هويتها النهائية، وهو ما يجعلها إحدى أكثر ساحات الشرق الأوسط حساسية في تحديد شكل النظام الإقليمي القادم برمته.

ثانياً: إيران... بين ضغط الداخل وصراع الخارج

إيران تمثل اليوم أحد أكثر الملفات تعقيداً في معادلة الشرق الأوسط. فهي دولة محورية ذات مشروع إقليمي ممتد، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية متراكمة، تترافق مع توتر مستمر في علاقاتها مع الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، وفي سياق إقليمي شديد السيولة يعيد تعريف موازين القوة وحدود النفوذ.

وفي خضم هذا التوتر، تتصاعد في بعض القراءات السياسية والاستراتيجية فكرة وجود مسار تصادمي متدرج بين إيران من جهة، وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، حيث يرى بعض المحللين أن مستوى الاشتباك لم يعد يقتصر على أدوات الضغط الدبلوماسي أو العقوبات الاقتصادية، بل امتد في بعض الساحات الإقليمية إلى مواجهات غير مباشرة ذات طابع أمني وعسكري. ووفق هذا التصور، ينظر إلى إيران بوصفها أحد أبرز مراكز القوة التي تعيق إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق توازنات جديدة تسعى أطراف إقليمية ودولية إلى تثبيتها.

وتذهب بعض هذه القراءات إلى حد اعتبار أن الصراع الدائر لا ينفصل عن رؤية أوسع لإعادة هندسة الشرق الأوسط، حيث تطرح سيناريوهات تفكك أو إعادة توزيع للنفوذ في أكثر من ساحة، مثل جنوب لبنان وجنوب سوريا وأجزاء من العراق، بوصفها مناطق تماس عالية الحساسية في ميزان القوى الإقليمي. غير أن هذه الطروحات تبقى محل جدل واسع، وتتراوح بين من يراها تحليلات استراتيجية مبالغ فيها، ومن يعتبرها تعبيراً عن اتجاهات ضغط واقعية تتشكل تدريجياً عبر تراكم الصراعات والتدخلات غير المباشرة.

ومع ذلك، فإن القراءة الأكثر تماسكاً للمشهد الإيراني لا تقوم على فرضية "سقوط حتمي" أو "حسم قريب"، بل على فهم ديناميات الصراع بوصفه عملية طويلة الأمد من إعادة التموضع الإقليمي والدولي، حيث تتداخل أدوات الضغط الخارجي مع اعتبارات الداخل الإيراني، في معادلة شديدة التعقيد لا يمكن اختزالها في نتائج سريعة أو سيناريوهات خطية.

لكن ما يمكن قوله بدقة هو أن المنطقة المحيطة بإيران تدخل مرحلة إعادة تموضع كبرى، حيث تتغير قواعد الاشتباك السياسي والعسكري، وتزداد احتمالات التصعيد غير المباشر في أكثر من ساحة، في ظل غياب توازن إقليمي مستقر قادر على ضبط هذا التداخل المتسارع بين الأزمات.

ثالثاً: إسرائيل والولايات المتحدة... من الردع إلى إعادة هندسة البيئة الإقليمية

في العقود الأخيرة، شهد الدور الإسرائيلي تطوراً تدريجياً من استراتيجية "الاحتواء الأمني" التقليدية إلى مقاربة أكثر اتساعاً وتعقيداً، تقوم على إدارة المجال الإقليمي المحيط ضمن منطق منع التهديدات قبل تشكلها، وإعادة صياغة قواعد الاشتباك بما يضمن تفوقاً أمنياً واستراتيجياً مستداماً في بيئة شديدة الاضطراب. ولم يعد هذا التحول محصوراً في الإطار الإسرائيلي الداخلي أو في الجبهة الفلسطينية وحدها، بل أصبح جزءاً من تصور أوسع لإدارة منطقة الشرق الأوسط ككل، تتداخل فيه الحسابات العسكرية مع الاعتبارات السياسية والاقتصادية، وتتشابك فيه ملفات متعددة تمتد من إيران إلى سوريا ولبنان وصولاً إلى فضاء الخليج العربي.

وفي هذا السياق، لا يمكن فصل الدور الإسرائيلي عن الدور الأمريكي، إذ تتقاطع الرؤى بين الطرفين في عدد من الملفات المركزية، وإن بدرجات متفاوتة من التوافق والاختلاف في التكتيك. فالولايات المتحدة، بوصفها القوة الدولية الأكثر تأثيراً في المنطقة، لا تتعامل مع الشرق الأوسط ككتلة واحدة، بل كسلسلة من الملفات المترابطة التي تشمل أمن الطاقة، وحماية الممرات البحرية، ومنع تصاعد قوى منافسة إقليمياً أو دولياً، وضبط التوازنات بين الحلفاء والخصوم على حد سواء. أما إسرائيل، فتتحرك ضمن أولويات أمنية مباشرة تتعلق بحدودها الإقليمية، وتوازن القوى المحيط بها، ومنع تشكل تهديدات استراتيجية طويلة المدى.

ومن هذا التداخل بين الاستراتيجيتين، برزت في الخطاب السياسي والتحليلي فكرة "إعادة هندسة الشرق الأوسط" بوصفها إطاراً تفسيرياً لفهم التحولات الجارية في المنطقة. غير أن هذا المفهوم، رغم حضوره القوي في النقاشات السياسية والإعلامية، لا ينبغي قراءته باعتباره مشروعاً مركزياً متماسكاً أو خطة واحدة واضحة المعالم، بل بوصفه تعبيراً عن اتجاهات متداخلة من السياسات والضغوط والتحولات التي تنتجها ديناميات الصراع نفسها أكثر مما تنتجها إرادة واحدة موحدة. ..

البقية ٥

الانقسام الكوردي وتحديات بناء مشروع وطني جامع

البقية

ومع طبيعة الصراعات التي شهدتها المنطقة. ولا يمكن فهم هذا الانقسام بوصفه خلافاً عابراً بين قوى سياسية، بل باعتباره حالة تعكس تعدد المرجعيات السياسية وتباين الرؤى حول مفهوم الدولة والمشروع الوطني والهوية السياسية نفسها.

لقد ساهمت الظروف التاريخية التي مر بها الكورد في ترسيخ هذا التعدد في المراكز السياسية، إذ لم تتشكل في أي مرحلة دولة كوردية موحدة أو إطار سياسي جامع قادر على احتواء مختلف التوجهات ضمن مشروع واحد. وبدلاً من ذلك، نشأت حركات وأحزاب في سياقات مختلفة، لكل منها تجربته الخاصة وتحالفاته الإقليمية والدولية، ما أدى إلى تشكل مشهد سياسي متشظٍ إلى حد كبير، تتقاطع فيه الاعتبارات الأيديولوجية مع الحسابات الجغرافية والمصالح السياسية.

ومع مرور الزمن، لم يعد الانقسام مجرد اختلاف في الرؤية السياسية، بل تحول في كثير من الأحيان إلى بنية سياسية قائمة بذاتها، حيث أصبح لكل طرف أدواته الإدارية والأمنية والاقتصادية، ومجاله الجغرافي الذي يتحرك فيه. هذا الواقع جعل من الصعب بناء مركز سياسي موحد قادر على تمثيل الكورد بوصفهم جماعة سياسية واحدة ذات مشروع جامع، إذ إن كل طرف بات يرى نفسه ممثلاً لشرعية معينة تستند إلى تجربة أو إنجاز أو واقع ميداني محدد.

وفي ظل هذا التعدد، يبرز التحدي الأكبر في صياغة مشروع وطني كوردي جامع، قادر على تجاوز منطق الاصطفاف الحزبي الضيق نحو رؤية سياسية أوسع تتعامل مع القضية الكوردية بوصفها مشروعاً مجتمعياً لا مجرد تنافس على السلطة. فالمشروع الوطني، في جوهره، لا يقوم على إلغاء الاختلافات أو تجاهلها، بل على تنظيمها ضمن إطار مؤسساتي يتيح التعدد داخل وحدة سياسية مرنة وقادرة على الاستمرار.

غير أن بناء هذا المشروع يصطدم بعدة عقبات بنيوية، في مقدمتها غياب الثقة السياسية بين القوى المختلفة، واستمرار الحسابات الإقليمية التي تؤثر بشكل مباشر على توازنات الداخل، إضافة إلى تداخل البعد العسكري مع البعد السياسي في بعض المناطق، ما يجعل عملية الانتقال نحو مشروع مدني جامع أكثر تعقيداً وبطئاً.

كما أن طبيعة البيئة الإقليمية المحيطة تزيد من تعقيد المشهد، إذ إن القضية الكوردية لا تتحرك في فراغ، بل ضمن شبكة من العلاقات والتوازنات بين دول المنطقة، حيث تتقاطع مصالح القوى الكبرى والإقليمية مع الواقع الداخلي الكوردي، ما يحد أحياناً من مساحة القرار المستقل ويؤثر على إمكانيات بناء مشروع موحد.

ومع ذلك، فإن استمرار هذا الانقسام لا يلغي حقيقة وجود حاجة موضوعية إلى صياغة رؤية سياسية أكثر شمولاً، قادرة على استيعاب التعدد الداخلي وتحويله من مصدر ضعف إلى عنصر قوة. فالتجارب السياسية الحديثة تثبت أن المجتمعات المتعددة لا تنجح عبر فرض وحدة شكلية، بل عبر بناء نظام سياسي مرن يعترف بالتنوع وينظمه ضمن إطار مؤسساتي واضح.

إن التحدي الحقيقي أمام الحالة الكوردية لا يتمثل فقط في تجاوز الانقسام، بل في إعادة تعريف مفهوم المشروع الوطني ذاته، بحيث لا يكون مشروعاً إقصائياً أو احتكارياً، بل إطاراً جامعاً يعكس تنوع التجربة السياسية والاجتماعية، ويحول الاختلاف من عامل تفكك إلى عنصر ديناميكي في بناء المستقبل السياسي.

وفي النهاية، يبقى الانقسام الكوردي سؤالاً مفتوحاً حول القدرة على الانتقال من واقع التعدد المتنازع إلى فضاء سياسي مشترك، قادر على إنتاج رؤية موحدة دون أن يلغي الخصوصيات، وعلى بناء مشروع وطني يعكس تطلعات مجتمع يعيش داخل تعقيدات جغرافية وسياسية وتاريخية متشابكة، ويبحث عن صيغة توازن بين الواقع والطموح.

النضال هو الريشة التي يرسم بها المظلومون لوحتهم الزاهية بالأمل والتحدي، لينقشوا على جدران الزمن خارطة طريق نحو العدالة والحرية.

تحليل سياسي

نضال الشعوب بين القمع والاستبداد وسعيها نحو الحرية

البقية ....

إذ تسعى الشعوب في مختلف أنحاء العالم إلى التخلص من أغلال القمع والاستبداد لبناء مجتمعات تسودها العدالة والمساواة.

ثانياً: حركات التحرر في القرن العشرين

تميز القرن العشرين بظهور العديد من حركات التحرر الوطني، خاصة في أفريقيا وآسيا، حيث سعت الدول المستعمرة إلى التخلص من نير الاستعمار الأوروبي. من أبرز هذه الحركات، نضال الهند بقيادة مهاتما غاندي الذي اعتمد سياسة اللا عنف والعصيان المدني لتحقيق الاستقلال من بريطانيا. هذه الحركة ألهمت العديد من الشعوب الأخرى، وأثبتت أن القوة الحقيقية تكمن في الوحدة والإصرار على الحقوق.

في أفريقيا، كانت حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي من أكثر الحروب التحررية عنفاً وتأثيراً. استمرت الحرب من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، وخلفت مئات الآلاف من الضحايا، لكنها انتهت بتحقيق الاستقلال وإلهام العديد من الدول الأفريقية الأخرى للوقوف ضد الاستعمار.

ثالثاً: الكفاح ضد الأنظمة الديكتاتورية

لم يقتصر النضال على التخلص من الاستعمار فقط، بل شمل أيضاً مواجهة الأنظمة الديكتاتورية الداخلية. في أمريكا اللاتينية، شهدت دول مثل تشيلي والأرجنتين والبرازيل موجات من القمع العسكري خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث تعرضت الشعوب لأبشع أنواع التعذيب والاضطهاد. ومع ذلك، فإن مقاومة الشعوب لهذه الأنظمة القمعية لم تتوقف، وأدى النضال المستمر في النهاية إلى سقوط هذه الديكتاتوريات وعودة الديمقراطية.

رابعاً: الثورات العربية

شهد العالم العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين سلسلة من الانتفاضات والثورات التي عرفت بالربيع العربي، حيث خرجت الشعوب في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن للمطالبة بالحرية، والعدالة، والكرامة. رغم أن النتائج كانت متباينة، حيث حققت بعض الدول تقدماً ملموساً في مسار التحول الديمقراطي بينما غرقت أخرى في الفوضى والحروب الأهلية، فإن هذه الثورات أظهرت قوة الإرادة الشعبية في مواجهة القمع والطغيان.

خامساً: الثورات الكوردية: نضال مستمر من أجل الحرية والكرامة

إن النضال الكوردي من أجل الحرية والكرامة يمتد على مدى قرون طويلة، حيث يمثل الكورد واحدة من أكبر الجماعات العرقية في العالم التي لم تحصل على دولة مستقلة. يعيش الكورد في منطقة تمتد عبر تركيا، العراق، إيران، وسوريا، وقد تعرضوا عبر التاريخ لعمليات قمعية ومحاولات إقصاء ثقافي وسياسي، مما جعل نضالهم من أجل التحرر مسألة مستمرة ومليئة بالتحديات.

١- تاريخ الثورات الكوردية

بدأت أولى الحركات الكوردية الحديثة مع بداية القرن العشرين، حيث شهدت المنطقة سلسلة من الانتفاضات والثورات ضد القوى المحتلة والأنظمة المركزية التي سعت إلى طمس الهوية الكوردية. ومن بين أبرز هذه الثورات:

- ثورة الشيخ سعيد بيران (١٩٢٥):

في تركيا الحديثة بعد انهيار الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، واجه الكورد قمعاً شديداً. قاد الشيخ سعيد بيران واحدة من أبرز الثورات في عام ١٩٢٥ ضد السياسات التركية التي هدفت إلى القضاء على الهوية الكوردية. رغم فشل الثورة، إلا أنها كانت نقطة انطلاق لحركات كوردية لاحقة.

- ثورة جمهورية مهاباد (١٩٤٦):

في إيران، تأسست جمهورية مهاباد في يناير ١٩٤٦ بدعم سوفييتي، لتكون أول كيان كوردي معاصر يسعى لتحقيق الاستقلال. قادها قاضي محمد، ولكنها لم تدم طويلاً، حيث انهارت بعد أقل من عام عندما سحبت القوات السوفييتية دعمها وتدخلت القوات الإيرانية.

- الانتفاضة الكوردية في العراق (١٩٦١-١٩٧٥):

في العراق، قاد الملا مصطفى البارزاني حركة كوردية تحررية واسعة النطاق ضد الحكومة المركزية، بدأت في ١٩٦١ واستمرت حتى ١٩٧٥. هذه الانتفاضة طالبت بحقوق قومية وحكم ذاتي، ولكنها انتهت بتدخل إيراني في إطار اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

- ثورة كوردستان العراق (١٩٨٠s-1991):

شهدت فترة الثمانينات حملة الأنفال سيئة السمعة بقيادة نظام صدام حسين، والتي استهدفت القضاء على الوجود الكوردي عبر حملات تطهير عرقي واستخدام الأسلحة الكيميائية. مع ذلك، استمرت المقاومة الكوردية، وتمكن الكورد من الحصول على حكم ذاتي فعلي بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وإنشاء منطقة حظر الطيران شمال العراق.

- الحركة الكوردية في سوريا (٢٠١١-الآن):

مع اندلاع الحرب الأهلية السورية، استغل الكورد في شمال سوريا الفوضى لتأسيس إدارة ذاتية في مناطقهم تحت اسم روجافا. هذه الإدارة سعت إلى تطبيق نموذج ديمقراطي تعددي ومجتمع تعاوني، رغم التحديات المستمرة من قبل النظام السوري والجماعات المتطرفة والدولة التركية.

٢- تحديات النضال الكوردي:

يواجه الكورد تحديات عديدة في نضالهم من أجل الحرية، منها:

- الانقسامات الداخلية: تتباين الرؤى والأهداف بين الأحزاب الكوردية المختلفة في كل دولة، مما يضعف وحدة الموقف الكوردي في كثير من الأحيان.

- التدخلات الإقليمية والدولية: تلعب القوى الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في القضية الكوردية، حيث غالباً ما تستخدمها كورقة ضغط في صراعاتها السياسية.

- القمع العنيف: تتبع الحكومات المركزية في تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا سياسات قمعية صارمة ضد أي محاولة للتحرك الكوردي، مما يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا وتدمير البنية التحتية.

٣- وسائل النضال الكوردي:

استخدم الكورد مجموعة متنوعة من الوسائل في نضالهم، من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي السلمي، ومن الدبلوماسية الدولية إلى التوعية الثقافية. في السنوات الأخيرة، لعبت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في نشر القضية الكوردية وجذب الدعم الدولي.

خلاصة القول، إن النضال الكوردي من أجل الحرية يعكس الإرادة القوية للشعوب في وجه القمع والظلم، ويبرز أهمية الوحدة والتنسيق بين الفصائل المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة. كما يسلط الضوء على أهمية الدعم الدولي والإقليمي في تعزيز حقوق الأقليات القومية والسعي نحو العدالة والمساواة.

تبقى القضية الكوردية مثالاً حياً على النضال المستمر من أجل الحرية والكرامة، وهي تذكرنا بأن الطريق إلى الحرية قد يكون طويلاً ومليئاً بالتحديات، لكنه دائماً يستحق التضحيات من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

سادساً: وسائل النضال الحديثة

في العصر الحديث، تطورت وسائل النضال ضد القمع بفضل التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي. أصبحت الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي أدوات قوية في يد الناشطين، حيث يمكن من خلالها تنظيم الاحتجاجات، والتواصل بين المناضلين، وكشف انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. هذا التطور أتاح للشعوب فرصة أكبر للتأثير والتغيير، رغم محاولات الأنظمة القمعية للسيطرة على هذه الوسائل وحجبها.

سابعاً: تحديات النضال من أجل الحرية

رغم التقدم الذي أحرزته العديد من الحركات التحررية، إلا أن النضال من أجل الحرية لا يزال يواجه العديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات:

١- القمع العنيف: تستخدم العديد من الأنظمة القمعية العنف المفرط لقمع أي حركة احتجاجية، مما يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا وزرع الخوف في نفوس الشعب.

٢- الانقسامات الداخلية: غالباً ما تستغل الأنظمة القمعية الانقسامات العرقية أو الدينية أو الإقليمية لتفريق الشعب وإضعاف الحركات الاحتجاجية.

٣- الدعم الخارجي للأنظمة القمعية: تحظى بعض الأنظمة بدعم خارجي سياسي وعسكري، مما يعقد مسار النضال ويطيل من أمده.

ثامناً: دروس مستفادة واستنتاجات

يمكن استخلاص العديد من الدروس من تاريخ النضال من أجل الحرية:

١- وحدة الشعب: تعتبر الوحدة بين مختلف فئات الشعب العامل الأهم في نجاح أي حركة تحررية. التنوع العرقي والديني يجب أن يكون مصدر قوة لا ضعف.

٢- السلمية والقوة الأخلاقية: رغم أن العنف قد يكون حتمياً في بعض الحالات، فإن الحركات السلمية غالباً ما تحقق تأثيراً أكبر وأطول أمداً. القوة الأخلاقية تجذب الدعم المحلي والدولي وتزيد من عزلة الأنظمة القمعية.

٣- الوعي والتثقيف: نشر الوعي حول الحقوق والواجبات يعزز من قدرة الشعوب على المطالبة بحقوقها بطرق فعالة وسلمية.

في الختام، إن النضال من أجل الحرية في وجه القمع والاستبداد هو مسيرة طويلة وشاقة، تتطلب التضحيات والصبر والإصرار. ورغم التحديات العديدة التي تواجهها الشعوب، فإن التاريخ يثبت أن الإرادة الشعبية لا يمكن قمعها إلى الأبد. تظل الحرية والكرامة أهدافاً نبيلة تستحق كل الجهود المبذولة من أجلها، وسيظل نضال الشعوب مستمراً حتى يتحقق العدل والمساواة في كل أرجاء العالم.

البقية

الشرق الأوسط بين صراع القوى الكبرى وإرادة الشعوب

إن فهم هذا الواقع لا يمكن أن يتم من خلال زاوية واحدة، لأن الشرق الأوسط لم يعد مجرد مساحة جغرافية مستقلة عن التفاعلات العالمية، بل أصبح جزءاً عضوياً من بنية النظام الدولي ذاته، حيث تتداخل فيه الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية في شبكة معقدة من المصالح والتحالفات والصراعات.

أولاً: الشرق الأوسط كساحة تنافس دولي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحول الشرق الأوسط تدريجياً إلى أحد أهم ميادين التنافس بين القوى الكبرى. فالموقع الجيوسياسي للمنطقة، وارتباطها بممرات الطاقة العالمية، جعلها محوراً أساسياً في حسابات القوى الدولية.

في هذا السياق، لم يعد الحضور الدولي في الشرق الأوسط مجرد حضور دبلوماسي أو اقتصادي، بل أصبح في كثير من الحالات حضوراً أمنياً وعسكرياً مباشراً أو غير مباشر. وقد أدى هذا التداخل إلى إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية بشكل مستمر، بحيث أصبحت سياسات الدول في المنطقة مرتبطة إلى حد كبير بتوازنات القوى العالمية، وليس فقط بضروراتها الداخلية.

غير أن هذا التنافس لم ينتج استقراراً دائماً، بل أدى في كثير من الأحيان إلى تعقيد الأزمات القائمة، وتحويلها إلى صراعات ممتدة تتداخل فيها الأجندات المحلية مع الحسابات الدولية.

ثانياً: تفكك مركز القرار وتعدد مراكز النفوذ

أحد أبرز سمات المشهد الشرق أوسطي المعاصر هو تراجع مركزية القرار السياسي لصالح تعدد مراكز النفوذ. فلم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الوحيد، بل برزت قوى إقليمية ودولية، إلى جانب فاعلين من غير الدول، مثل الجماعات المسلحة، والقوى الاقتصادية، والشبكات العابرة للحدود.

هذا التعدد في الفاعلين خلق حالة من التشابك السياسي، حيث لم تعد الصراعات تحسم بشكل مباشر، بل أصبحت تدار عبر توازنات دقيقة ومعقدة، تقوم على الاحتواء والتأثير غير المباشر أكثر من الحسم النهائي. ونتيجة لذلك، أصبحت الأزمات أكثر قابلية للاستمرار وأقل قابلية للحسم.

ثالثاً: إرادة الشعوب بين الطموح والقيود

في مقابل صراع القوى الكبرى، تبرز إرادة الشعوب في الشرق الأوسط كعنصر أساسي في معادلة التغيير. فقد شهدت المنطقة خلال العقود الأخيرة موجات متكررة من الحراك الشعبي، تعكس رغبة متزايدة في الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة، وتحسين شروط الحياة السياسية والاقتصادية.

غير أن هذه الإرادة غالباً ما اصطدمت بمجموعة من القيود البنيوية، سواء المرتبطة بطبيعة الدولة، أو ببنية الاقتصاد، أو بالتوازنات الإقليمية والدولية. فالتغيير الداخلي في كثير من الحالات لا يحدث في فراغ، بل يتأثر مباشرة بالبيئة الخارجية ..... البقية ٥

صرخات بالخط العريض

حين يصبح الصمت شريكا في الجريمة

الرؤية: ليست المأساة دائماً في وجود الظلم، بل في اعتياد الناس عليه. فالتاريخ لم يكتب بأفعال الطغاة وحدهم، بل كتب أيضاً بصمت أولئك الذين شهدوا الظلم ولم يرفعوا أصواتهم في مواجهته. وبين المستبد الذي يمارس القمع والمتفرج الذي يكتفي بالمشاهدة، تضيع حقوق الشعوب في كثير من الأحيان، وتهدر كرامة الإنسان تحت وطأة الخوف أو اللامبالاة.

إن أخطر ما يواجه المجتمعات ليس الفساد وحده، ولا الاستبداد وحده، بل تحول هذه الظواهر إلى وقائع يومية مألوفة. فعندما يصبح الظلم خبراً عادياً، ويتحول الفساد إلى جزء من المشهد السياسي، ويغدو الخوف ثقافة عامة تحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع، تبدأ الأمم بفقدان قدرتها على الدفاع عن نفسها وعن مستقبلها. وعندئذٍ لا يعود الاستبداد مجرد نظام حكم، بل يتحول إلى نمط تفكير يتسلل إلى المؤسسات والعقول والسلوك العام.

لقد أثبتت التجارب الإنسانية أن الحرية لا تنتزع من الشعوب دفعة واحدة، بل تسلب منها تدريجياً. تبدأ الحكاية بتقييد رأي، ثم بإسكات صوت، ثم بملاحقة معارض، ثم بتبرير الانتهاكات باسم الأمن أو المصلحة العامة أو حماية الدولة. ومع مرور الزمن، يجد المجتمع نفسه أمام واقع جديد، يصبح فيه الدفاع عن الحقوق جريمة، والمطالبة بالعدالة تهمة، والتمسك بالحقيقة مغامرة محفوفة بالمخاطر.

ومن هنا، فإن الصمت لا يكون دائماً موقفاً محايداً كما يعتقد البعض. ففي اللحظات المصيرية، يتحول إلى شكل من أشكال المشاركة غير المباشرة في استمرار الظلم. فحين يخشى أصحاب الضمائر قول الحقيقة، يزداد نفوذ الكذب. وحين يتراجع الشرفاء عن الدفاع عن العدالة، تتقدم قوى الفساد لملء الفراغ. وحين ينسحب العقل من المجال العام، تتصدر المشهد أصوات التعصب والتطرف والكراهية.

إن المجتمعات الحية لا تقاس بعدد أبراجها أو بحجم اقتصاداتها فحسب، بل بقدرتها على حماية الإنسان من التعسف، وصون كرامته، وضمان حقه في التعبير والمشاركة والمساءلة. فالدولة القوية ليست تلك التي تُخيف مواطنيها، بل تلك التي تكسب ثقتهم. والسلطة الشرعية ليست تلك التي تفرض الصمت، بل تلك التي تمتلك الشجاعة للإصغاء إلى النقد وتحويله إلى فرصة للإصلاح والتطوير.

وفي عالمنا المعاصر، حيث تتشابك الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تزداد الحاجة إلى ترسيخ ثقافة المسؤولية المدنية، وإلى مواطنين يدركون أن الدفاع عن الحقيقة ليس ترفاً فكرياً، بل واجب أخلاقي ووطني. فالأوطان التي يفقد أبناؤها شجاعة الكلمة الحرة، تفقد تدريجياً قدرتها على التغيير، وتصبح أكثر عرضة للدوران في دوائر الفشل وإعادة إنتاج الأزمات.

إن صراخات الحقيقة ليست دعوة إلى الفوضى، ولا تحريضاً على الكراهية أو الانقسام، بل هي دعوة إلى اليقظة والمسؤولية. إنها تذكير بأن العدالة لا تتحقق من تلقاء نفسها، وأن الحرية تحتاج دائماً إلى من يحرسها، وأن الكرامة الإنسانية ليست منحة من سلطة أو امتيازاً تمنحه الحكومات، بل حق أصيل يجب الدفاع عنه وصونه في كل زمان ومكان.

وفي النهاية، يبقى السؤال الذي يواجه كل مجتمع وكل فرد: ماذا نفعل حين نرى الظلم؟ هل نكتفي بالمشاهدة وننتظر أن يتحدث الآخرون نيابة عنا، أم نختار الوقوف إلى جانب الحقيقة مهما كانت التضحيات؟ فالتاريخ، في نهاية المطاف، لا يتذكر الذين صمتوا طويلاً، بل يتذكر أولئك الذين امتلكوا شجاعة الكلمة عندما كان الصمت هو الخيار الأسهل، والحقيقة هي الثمن الأغلى.

سياسة

الشرق الأوسط في زمن التحولات الكبرى

البقية

فالمشهد الإقليمي اليوم لا يسمح بسهولة بفرض مركز واحد للهيمنة أو قيادة موحدة قادرة على ضبط كل التناقضات المتراكمة. بل على العكس، يتجه الشرق الأوسط نحو حالة من "التعددية القسرية" في مراكز القوة، حيث تتعايش الفواعل الإقليمية والدولية في فضاء واحد مضطرب، تدار فيه الأزمات عبر التوازنات المؤقتة لا الحلول النهائية. وفي هذا السياق، تصبح الحروب المباشرة أقل شيوعاً من أنماط الصراع غير المباشر، وتتحول خطوط التماس إلى ساحات مفتوحة لإعادة اختبار حدود الردع والتأثير.

وبين هذا التشابك المتصاعد، تبدو المنطقة أقرب إلى نظام غير مستقر من التوازنات الدقيقة: يمنع الانفجار الشامل من جهة، لكنه في الوقت نفسه لا ينتج استقراراً دائماً أو قابلاً للتثبيت من جهة أخرى، مما يجعل الشرق الأوسط في حالة حركة تاريخية مستمرة، لا تستقر على شكل نهائي واضح.

رابعاً: العراق... هشاشة الدولة بين الوحدة والانقسام

يمثل العراق اليوم أحد أوضح النماذج على تعقيد مفهوم الدولة في الشرق الأوسط المعاصر، حيث تتداخل عناصر الدولة الحديثة مع رواسب الانقسام التاريخي، وتتشابك البنية الدستورية مع واقع سياسي واجتماعي غير مكتمل الاستقرار. فالعراق، رغم امتلاكه دستوراً ومؤسسات رسمية وانتخابات دورية، لا يزال يواجه أزمة عميقة في تحويل هذه الأطر الشكلية إلى عقد اجتماعي فعال ومستقر، قادر على إنتاج دولة متماسكة تتجاوز التوازنات المؤقتة إلى شرعية راسخة.

لقد أظهر المسار السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ أن إعادة بناء الدولة لا تتعلق فقط بإسقاط نظام سياسي أو استبداله بآخر، بل بمدى القدرة على تأسيس بنية توافقية حقيقية بين المكونات المختلفة للمجتمع. غير أن ما حدث عملياً هو ترسيخ نمط من "التوازنات الهشة"، حيث جرى توزيع السلطة وفق اعتبارات طائفية وقومية وحزبية، أكثر من كونه تأسيساً لدولة مواطنة جامعة. وهذا ما جعل المؤسسات السياسية، في كثير من الأحيان، رهينة لمعادلات داخلية متغيرة، تتأثر بالاصطفافات السياسية كما تتأثر بالتجاذبات الإقليمية والدولية.

وفي ظل هذا الواقع، لا يمكن فهم العراق بمعزل عن محيطه الإقليمي، إذ يشكل ساحة تداخل واضحة لمصالح وقوى متعددة، تمتد من الدول المجاورة إلى القوى الدولية الفاعلة في المنطقة. هذا التداخل لا يقتصر على النفوذ السياسي فقط، بل يشمل الاقتصاد والأمن والهوية، ما يجعل القرار الوطني في كثير من الأحيان محكوماً بشبكة معقدة من التأثيرات المتداخلة.

ومع استمرار هذا النمط، يبقى العراق عرضة لسيناريوهات متعددة تتجاوز فكرة التقسيم الجغرافي المباشر، نحو ما يمكن تسميته بـ"التفكك الوظيفي للدولة". وفي هذا السيناريو، لا تنهار الدولة رسمياً ولا تختفي حدودها السياسية، لكنها تفقد تدريجياً قدرتها على أداء وظائفها السيادية بشكل موحد، حيث تتوزع مراكز القوة والنفوذ بين المركز والأطراف، وبين المؤسسات الرسمية والقوى غير الرسمية، وبين الفاعلين المحليين والداعمين الخارجيين.

إن خطورة هذا المسار لا تكمن فقط في هشاشة البنية السياسية، بل في التحول التدريجي لمفهوم الدولة نفسه من كيان سيادي موحد إلى فضاء تنافسي متعدد السلطات، تتعايش فيه الشرعية الرسمية مع سلطات الأمر الواقع، دون حسم نهائي في من يمتلك القرار السيادي الفعلي.

وبهذا المعنى، لا يمثل العراق مجرد حالة أزمة سياسية عابرة، بل نموذجاً مكثفاً لإشكالية الدولة في الشرق الأوسط الحديث: دولة قائمة شكلياً، لكنها ما تزال تبحث عن شكلها النهائي ومعناها السياسي المستقر.

خامساً: تركيا... بين الضغوط الجيوسياسية وتعدد بؤر التوتر الإقليمي

تتقدم تركيا في المشهد الإقليمي الراهن بوصفها إحدى أكثر الدول تماساً مع خطوط الصراع في الشرق الأوسط وشرق المتوسط والبحر الأسود، الأمر الذي يجعل موقعها الجيوسياسي مركباً وحساساً في آن واحد. فهي ليست فقط قوة إقليمية ذات طموح متزايد، بل أيضاً دولة تواجه شبكة معقدة من التحديات الخارجية والداخلية التي تتقاطع فيها الجغرافيا بالتاريخ والسياسة والأمن.

فعلى المستوى الإقليمي، تتداخل العلاقات التركية مع عدد من الملفات الشائكة، من بينها التوترات المستمرة مع اليونان في شرق المتوسط، والتي تتمحور حول قضايا الحدود البحرية والجزر والنفوذ في المجال البحري، إضافة إلى الإرث التاريخي للصراع حول قبرص، حيث لا يزال الانقسام القبرصي يشكل أحد أبرز بؤر التوتر بين أنقرة وأثينا، مع تباين عميق في الرؤى حول مستقبل الجزيرة ودورها الجيوسياسي. كما تتقاطع هذه الملفات مع تنافس أوسع داخل حلف الناتو ومع الاتحاد الأوروبي، ما يجعل الخلافات الثنائية جزءاً من منظومة دولية أوسع وليست مجرد نزاعات معزولة.

وفي الوقت نفسه، ترتبط تركيا بشبكة معقدة من التوازنات الإقليمية، حيث تتداخل مصالحها أحياناً مع قوى إقليمية ودولية مختلفة، بما في ذلك إسرائيل، في سياق تتقاطع فيه الحسابات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية، خصوصاً في ملفات شرق المتوسط وسوريا وطرق الطاقة. هذا التداخل لا يعني بالضرورة صداماً مباشراً، لكنه يعكس حالة من التنافس غير المستقر حول إعادة توزيع النفوذ في المنطقة.

أما داخلياً، فإن تركيا تواجه تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية متراكمة، تتعلق بطبيعة النموذج الاقتصادي، وبإدارة التعدد السياسي والاجتماعي، وبالتوازن بين المركز والأطراف، إضافة إلى تأثيرات الضغوط الخارجية على الاستقرار الداخلي. هذه العوامل تجعل من الدولة التركية كياناً ديناميكياً يتحرك ضمن حدود دقيقة بين القوة الإقليمية من جهة، والهشاشة النسبية أمام الضغوط المركبة من جهة أخرى.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن موقع تركيا في المرحلة الراهنة لا يفهم من خلال زاوية واحدة، بل من خلال تفاعل معقد بين الجغرافيا السياسية والاصطفافات الإقليمية والتحولات الداخلية. وهو تفاعل يجعل مستقبل الدور التركي مفتوحاً على عدة سيناريوهات، تتوقف على قدرة الدولة على إدارة هذا التشابك المتصاعد في بيئة إقليمية لا تتجه نحو الاستقرار السريع، بل نحو مزيد من إعادة التشكل وتعدد مراكز القوة.

سادساً: من الشرق الأوسط القديم إلى الشرق الأوسط المتعدد الأقطاب

إن التحول الأعمق الذي يعيشه الشرق الأوسط اليوم لا يتمثل فقط في تغير الأنظمة السياسية أو في موجات الحروب المتتابعة، بل في إعادة تفكيك البنية الكلاسيكية التي حكمت الإقليم لعقود طويلة، والقائمة على فكرة "النظام الإقليمي الواحد" الذي يمكن ضبطه ضمن توازنات واضحة ومراكز قوة محددة. فهذه الصيغة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتطورت لاحقاً في ظل الحرب الباردة وما بعدها، تبدو اليوم في حالة تآكل تدريجي أمام واقع جديد أكثر تعقيداً وتشابكاً، تتعدد فيه مراكز القرار وتتداخل فيه مستويات التأثير بشكل غير مسبوق.

فبدلاً من نظام هرمي واضح المعالم، يتجه الشرق الأوسط نحو نموذج "متعدد الأقطاب" لكنه غير مستقر، حيث لا توجد قوة واحدة قادرة على فرض قواعد اللعبة بشكل كامل، ولا منظومة إقليمية متماسكة قادرة على إنتاج توازن دائم. بل إن ما نشهده هو حالة من التوازنات المتغيرة باستمرار، تتداخل فيها القوى الإقليمية مع القوى الدولية، وتتشابك فيها الدول المركزية مع الفواعل غير الدولتية، في مشهد يعيد تعريف مفهوم القوة ذاته في الإقليم.

وفي هذا السياق، لم تعد الدولة القومية وحدها قادرة على احتكار القرار السياسي أو الأمني كما كان الحال في النماذج التقليدية للدولة الحديثة، إذ باتت تواجه تحديات مزدوجة: من الأعلى عبر التدخلات والتوازنات الدولية، ومن الأسفل عبر صعود قوى محلية وغير دولتية أصبحت تمتلك قدرة فعلية على التأثير في مسارات الأحداث وصناعة الوقائع على الأرض. هذا التحول أضعف من مركزية القرار، وفتح المجال أمام أنماط جديدة من الحكم والتأثير تتجاوز الإطار التقليدي للدولة.

وفي المقابل، لم تعد القوى الخارجية قادرة على فرض نموذج واحد مستدام لإدارة المنطقة أو إعادة تشكيله وفق رؤية موحدة. فالتجارب المتتالية أظهرت أن أي مشروع خارجي يصطدم بتعقيدات الواقع المحلي وتعدد الفاعلين وتضارب المصالح، ما يجعل النتائج دائماً أقرب إلى التسويات المؤقتة منها إلى الحلول النهائية أو البنى المستقرة.

كما أن الفاعلين غير الدولتيين أصبحوا جزءاً بنيوياً من المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، وليسوا مجرد أطراف هامشية أو استثنائية. فقد تحولت بعض هذه القوى إلى عناصر أساسية في رسم التوازنات الميدانية والسياسية، وأصبح وجودها عاملاً لا يمكن تجاوزه في أي معادلة تتعلق بالحرب أو السلام أو إعادة بناء الدولة.

إننا أمام مرحلة يمكن وصفها بـ"السيولة الجيوسياسية"، حيث تتغير التحالفات بسرعة، وتتشكل اصطفافات جديدة بشكل متكرر، وتتحول الخصومات إلى تفاهمات مؤقتة، ثم تعود لتأخذ أشكالاً مختلفة من التوتر. وفي ظل هذه الديناميكية المتسارعة، لا يبدو أن أي طرف إقليمي أو دولي قادر على فرض حسم نهائي، بل أقصى ما يمكن الوصول إليه هو إدارة مستمرة للأزمات ضمن حدود توازنات قابلة للتبدل.

وبهذا المعنى، لا يمثل الشرق الأوسط المتعدد الأقطاب نظاماً مستقراً بقدر ما يعكس مرحلة انتقالية طويلة، ما تزال في طور التشكل، بين عالم قديم كان يقوم على مركزية واضحة، وعالم جديد لم تتبلور قواعده النهائية بعد.

في الختام، قد يبدو الشرق الأوسط اليوم وكأنه يعيش حالة فوضى دائمة أو اضطراباً ممتداً لا يهدأ، حيث تتقاطع الحروب مع الأزمات السياسية، وتتعاقب التحولات دون أن تستقر على شكل نهائي واضح. غير أن قراءة التاريخ، في لحظاته الكبرى، تكشف أن الفوضى ليست بالضرورة نهاية المسار، بل قد تكون في كثير من الأحيان مرحلة انتقالية قاسية تسبق ولادة نظام جديد، أو إعادة تشكيل عميقة لموازين القوة والبنى السياسية والاجتماعية. فالإمبراطوريات لا تسقط دفعة واحدة، والدول لا تتغير بنيتها بين ليلة وضحاها، بل تمر عبر مساحات طويلة من التصدع وإعادة التركيب، حيث تتجاور نهايات القديم مع بدايات غير مكتملة للجديد.

غير أن السؤال الجوهري في هذه المرحلة لا يتعلق فقط بما الذي ينهار أو يتراجع، بل بما الذي يمكن أن يبنى على أنقاض هذا التحول الواسع. فالمسألة لم تعد مرتبطة بتغيير خرائط النفوذ أو تبدل مراكز القوة وحدها، بل بقدرة المنطقة ذاتها على إنتاج نموذج جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والسيادة، وبين الهوية والتعدد، في سياق إقليمي يتسم

الشرق الأوسط بين صراع القوى الكبرى وإرادة الشعوب

البقية

التي قد تدعمه أحياناً أو تعيق مساره في أحيان أخرى.

ومع ذلك، فإن هذه الإرادة الشعبية تبقى عنصراً لا يمكن تجاوزه، لأنها تمثل البعد الداخلي لأي عملية تحول سياسي حقيقي، مهما كانت قوة العوامل الخارجية.

رابعاً: بين التدويل والسيادة

من أبرز التحديات التي تواجه دول الشرق الأوسط اليوم هو التوازن بين السيادة الوطنية والتدويل المتزايد للقضايا الداخلية. فالكثير من الملفات السياسية والأمنية لم تعد محصورة داخل الحدود الوطنية، بل أصبحت جزءاً من أجندات دولية وإقليمية أوسع.

هذا الوضع يخلق إشكالية حقيقية تتعلق بقدرة الدول على اتخاذ قرارات مستقلة، في ظل شبكة معقدة من الضغوط والتأثيرات الخارجية. وفي المقابل، يثير هذا التدويل تساؤلات حول مستقبل الدولة الوطنية نفسها، وحدود قدرتها على الحفاظ على تماسكها الداخلي.

خامساً: مستقبل مفتوح على الاحتمالات

إن الشرق الأوسط يقف اليوم أمام مستقبل غير محسوم، تتداخل فيه مسارات متعددة. فمن جهة، يستمر صراع القوى الكبرى في إعادة تشكيل موازين النفوذ، ومن جهة أخرى، تتواصل ديناميكيات الداخل الاجتماعي والسياسي في إنتاج مطالب متجددة بالتغيير والإصلاح.

وقد يؤدي هذا التفاعل إلى أحد مسارين رئيسيين: إما إعادة إنتاج توازنات جديدة أكثر استقراراً نسبياً، أو استمرار حالة السيولة السياسية والصراعات الممتدة التي تعيق تشكل نظام إقليمي مستقر.

في المحصلة، لا يمكن فهم الشرق الأوسط اليوم إلا بوصفه مساحة تفاعل مستمر بين الخارج والداخل، بين القوة والإرادة، وبين الاستراتيجية الدولية والطموح الشعبي. وبين هذين البعدين، تتشكل ملامح مستقبل المنطقة، في مسار لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة، تتراوح بين الاستقرار النسبي وإعادة التشكل العميق.

ويبقى السؤال الأساسي قائماً: هل تستطيع إرادة الشعوب أن تفرض مسارها في ظل صراع القوى الكبرى؟ أم أن توازنات النظام الدولي ستظل هي المحدد الأول لاتجاهات المنطقة؟

"

بتعدد الفاعلين وتشابك المصالح وتداخل المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

إن مستقبل المنطقة لن يحسم فقط في ميادين الحرب أو في مراكز القرار الدولي، رغم أهميتهما، بل سيتحدد أيضاً – وربما بشكل أعمق – في قدرة شعوبها وقواها الحية على تحويل الصراع من مجرد أداة استنزاف وتدمير إلى لحظة مراجعة تاريخية كبرى، تعيد من خلالها تعريف مفهوم الدولة، وحدود الهوية، وطبيعة العقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فالأزمات الكبرى، مهما كانت قسوتها، تحمل في داخلها إمكانية لإعادة التأسيس، إذا ما توافرت الإرادة السياسية والرؤية الفكرية القادرة على تحويل الانقسام إلى إعادة بناء، بدل أن يبقى مجرد تفكك مستمر.

وفي هذا المعنى، يبقى الشرق الأوسط مفتوحاً على كل الاحتمالات، لا على يقين الانهيار النهائي، ولا على وعود الخلاص السريع أو السهل، بل على مسار طويل ومعقد من إعادة التشكل التاريخي، تتداخل فيه لحظات السقوط مع إمكانات النهوض، وتتشابك فيه قوى التدمير مع بذور إعادة البناء، في المنطقة ما يزال يبحث عن توازنه الجديد بين الماضي الذي لم ينتهِ بعد، والمستقبل الذي لم يكتمل بعد.

"العقل كالأرض، يجب أن يُزرع ليُنتج؛ فالأفكار العظيمة تنمو من بذور المعرفة والتأمل".

تحليل سياسي

أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج

تتمة ..

أسهمت في إعادة تشكيل المجال السياسي في المنطقة بصورة مستمرة.

وفي هذا السياق، تتشابك عناصر بنية الدولة مع طبيعة الاقتصاد السياسي، ومع أنماط تشكل النخب الحاكمة وآليات إعادة إنتاج السلطة داخل المجتمعات، بحيث يصبح من الصعب فصل أحد هذه العناصر عن الآخر دون الإخلال بصورة التحليل الكلية. فالدولة في كثير من حالات المنطقة لم تتطور بوصفها تعاقداً اجتماعياً متدرجاً بين مكونات المجتمع، بقدر ما تشكلت في سياقات سريعة ومعقدة فرضتها التحولات الدولية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على هشاشة المؤسسات وضعف تقاليد المشاركة السياسية.

إن فهم هذه الأزمة لا يمكن أن يقوم على تفسير أحادي يختزلها في سبب واحد، سواء كان ثقافياً أو دينياً أو خارجياً، بل يتطلب مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، تدرك أن غياب الديمقراطية لا يعني فقط غياب صندوق الاقتراع أو الآليات الانتخابية، بل يشير إلى غياب منظومة متكاملة من المؤسسات والقيم السياسية التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المشاركة الفعلية، والمساءلة، وسيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات بوصفها جزءاً بنيوياً من مفهوم الدولة الحديثة.

أولاً: الجذور التاريخية والسياسية للأزمة

يرتبط جزء كبير من أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط بتجربة تشكل الدولة الحديثة ذاتها، أكثر مما يرتبط بظروف سياسية آنية أو تحولات مرحلية عابرة. فقد نشأت معظم الدول في المنطقة ضمن سياقات ما بعد الاستعمار، حيث ورثت كيانات سياسية بحدود جغرافية رسمت في سياقات دولية وإقليمية معقدة، ولم تكن في الغالب نتاج تطور اجتماعي داخلي متدرج أو تراكم تاريخي طبيعي لبنية الدولة الوطنية. هذا الانفصال بين نشوء الدولة من جهة، وتطور المجتمع من جهة أخرى، خلق منذ البداية حالة من الاختلال البنيوي في العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وقد أسهم هذا النشوء السريع والمفاجئ للدولة، دون تبلور عقد اجتماعي متماسك يحدد بوضوح طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، في إضعاف البنية السياسية الداخلية، وفي تكريس أنماط حكم تعتمد على المركزية الشديدة بوصفها أداة أساسية لضبط التوازنات الداخلية وإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي. ومع مرور الزمن، تحولت هذه المركزية من وسيلة تنظيم مؤقتة إلى بنية دائمة في إدارة الدولة، ما حدّ من تطور مؤسسات الحكم المحلي، وأضعف إمكانيات المشاركة السياسية الفعلية.

وفي كثير من الحالات، لم تتطور الدولة بوصفها إطاراً جامعاً ينظم المجتمع ويحتضن تنوعه، بل تحولت تدريجياً إلى أداة لضبطه وإعادة إنتاجه وفق منطق السلطة القائمة. فبدلاً من أن تكون المؤسسات السياسية والقانونية وسيلة لتداول السلطة بشكل سلمي ومنظم، أصبحت في حالات عديدة امتداداً مباشراً للسلطة الحاكمة، تعمل على تثبيت وجودها واستمراريتها أكثر من قيامها بوظائفها العامة المستقلة.

وقد أدى هذا التداخل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم إلى إضعاف مبدأ الفصل بين الدولة والحكومة، بحيث باتت الحدود بين مؤسسات الدولة بوصفها كياناً عاماً محايداً، وبين السلطة السياسية بوصفها جهة متغيرة، حدوداً ضبابية في كثير من التجارب. وانعكس ذلك سلباً على تطور مفهوم المواطنة المتساوية، وعلى قدرة الدولة على بناء مؤسسات مستقرة تقوم على الكفاءة والقانون بدلاً من الولاء السياسي أو الانتماء الضيق.

ثانياً: بنية الاقتصاد السياسي والاعتماد الريعي

يشكل الاقتصاد أحد أهم العوامل البنيوية في تفسير أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط، بل يمكن القول إنه أحد المفاتيح المركزية لفهم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذه المنطقة. فعدد كبير من دول الشرق الأوسط يعتمد، بدرجات متفاوتة، على نمط الاقتصاد الريعي، سواء من خلال عائدات النفط والغاز، أو المساعدات الخارجية، أو التحويلات المالية، أو حتى الريع الجغرافي والسياسي الناتج عن الموقع أو الصراعات الإقليمية.

هذا النمط الاقتصادي لا يقتصر تأثيره على البنية الإنتاجية فحسب، بل يمتد ليشمل طبيعة النظام السياسي نفسه. إذ يؤدي الاعتماد على الريع إلى تقليل حاجة الدولة إلى تنمية قاعدة إنتاجية داخلية واسعة، ويضعف بالتالي اعتمادها على الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات. وفي الأنظمة الديمقراطية التقليدية، تعد الضرائب أحد أهم أدوات تشكيل العلاقة التعاقدية بين المواطن والدولة، حيث تنشأ على أساسها مطالبات بالمساءلة والشفافية والرقابة على كيفية إدارة الموارد العامة.

غير أن غياب هذا الرابط الضريبي المباشر في كثير من دول المنطقة يؤدي إلى إضعاف هذه العلاقة التبادلية، ويجعل الدولة أقل عرضة للضغط المجتمعي المنظم من أجل المحاسبة والمساءلة. فحين لا يكون المواطن شريكاً اقتصادياً فعلياً في تمويل الدولة، تتراجع تدريجياً قدرته على فرض شروط سياسية مقابلة، ما يحد من تطور ثقافة المساءلة الديمقراطية.

وفي هذا السياق، تتعزز قدرة السلطة السياسية على إعادة توزيع الموارد بشكل مركزي، بما يتيح لها استخدام العائدات الريعية كأداة لإدارة التوازنات الاجتماعية والسياسية، عبر سياسات الدعم أو التوظيف أو الإعانات أو الامتيازات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن هذه الآليات قد تسهم في تحقيق قدر من الاستقرار على المدى القصير، إلا أنها في الوقت نفسه تعمق الطابع الزبائني للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وتضعف استقلالية المؤسسات، وتحد من نشوء طبقات اقتصادية وسياسية مستقلة قادرة على لعب دور رقابي أو إصلاحي.

ومع استمرار هذا النمط، تتكرس بنية سياسية تميل إلى المركزية والاحتكار، حيث تصبح الموارد الاقتصادية أداة أساسية لضبط المجال السياسي والاجتماعي، بدل أن تكون وسيلة لتوسيع المشاركة وتعزيز الشفافية. وهكذا، يتحول الاقتصاد الريعي من مجرد نموذج اقتصادي إلى عامل بنيوي يعيد إنتاج أنماط الحكم غير الديمقراطي، ويحد من فرص الانتقال نحو نظم سياسية أكثر انفتاحاً وتعدداً.

ثالثاً: البنية الاجتماعية والهويات الفرعية

تلعب الهويات الدينية والطائفية والقومية دوراً بالغ التعقيد في تشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط، حيث لا تعمل هذه الهويات بوصفها عناصر ثقافية واجتماعية طبيعية فحسب، بل تتحول في كثير من الأحيان إلى أدوات سياسية يتم توظيفها في سياق الصراع على السلطة والنفوذ. وبدلاً من أن تشكل هذه الهويات فضاءً للتنوع داخل إطار وطني جامع، غالباً ما جرى استثمارها بطريقة تعمق الانقسامات داخل المجتمعات وتعيد إنتاج التوترات بشكل مستمر.

وفي هذا السياق، لا تبدو المشكلة في وجود هذه الهويات بحد ذاتها، بل في طبيعة العلاقة التي تنشأ بينها وبين المجال السياسي. فعندما تغيب الدولة القادرة على احتضان التعدد وإدارته ضمن إطار مؤسساتي عادل، تتحول الانتماءات الأولية إلى مرجعيات سياسية بديلة، تتقدم على مفهوم المواطنة الجامعة، وتعيد تشكيل السلوك السياسي والاجتماعي وفق منطق الانقسام لا منطق الشراكة.

وقد ساهم هذا التوظيف السياسي للهويات في إضعاف مفهوم المواطنة المتساوية، الذي يفترض أن يشكل الأساس النظري والعملي للدولة الحديثة. ونتيجة لذلك، نشأت حالة من الانقسام العمودي داخل البنية الاجتماعية والسياسية، حيث تتراجع الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية كلما اشتدت الأزمات السياسية أو الأمنية، فيتعمق الشعور بالانتماء الجزئي على حساب الانتماء الكلي للدولة.

ومع تكرار هذا النمط عبر مراحل تاريخية مختلفة، تتحول الهويات الفرعية من عناصر تنوع طبيعي إلى خطوط فصل سياسي واجتماعي، تستخدم في التعبئة والتحشيد وتحديد الاصطفافات، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف المجال العام المشترك، وتقليص إمكانيات بناء توافق وطني مستقر وقابل للاستمرار.

رابعاً: العوامل الإقليمية والدولية

لا يمكن فهم أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها، إذ تشكل هذه البيئة أحد العوامل الحاسمة في إعادة إنتاج أنماط الحكم واستمرارها. فالشرق الأوسط يعد من أكثر مناطق العالم كثافةً في التدخلات الخارجية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، وهو ما جعله ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح الدولية وتنافس القوى الإقليمية.

وفي الغالب، لا تنبع هذه التدخلات من اعتبارات تتعلق بدعم التحول الديمقراطي أو تعزيز بناء المؤسسات، بل ترتبط في المقام الأول بحسابات أمنية واستراتيجية، وبمصالح تتعلق بموازين القوى الإقليمية، وضمان النفوذ، وإدارة مناطق التوتر والصراع. ونتيجة لذلك، يصبح معيار الاستقرار في كثير من الأحيان مرتبطاً بقدرة الأنظمة القائمة على ضبط الأوضاع الأمنية، لا بمدى تقدمها في مسارات الإصلاح السياسي أو الديمقراطي.

كما أن التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ داخل المنطقة ساهم في إعادة إنتاج أنماط استقرار قائمة على منطق القوة والتوازنات الصلبة، بدلاً من منطق التوافق السياسي الداخلي أو الشرعية التشاركية. وقد أدى هذا الواقع إلى خلق بيئات سياسية تفضل "الاستقرار الممكن" على "التحول الديمقراطي"، حتى وإن كان ذلك على حساب تطور المؤسسات السياسية والمجتمع المدني.

وفي هذا السياق، كثيراً ما أدت هذه التفاعلات الإقليمية والدولية إلى إضعاف مسارات الانتقال الديمقراطي أو تعطيلها، سواء عبر دعم قوى سياسية بعينها، أو عبر التدخل في مسارات الصراع الداخلي، أو عبر إعادة تشكيل الأولويات السياسية للدول بما يخدم اعتبارات الأمن الإقليمي على حساب الإصلاح الداخلي. وهكذا، تصبح الديمقراطية في كثير من الحالات رهينة توازنات خارجية معقدة، لا مجرد خيار داخلي خالص.

النتائج السياسية والاجتماعية للأزمة

أدت أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط إلى مجموعة من النتائج العميقة، من أبرزها:

أولاً، هشاشة الاستقرار السياسي، حيث تصبح الأنظمة السياسية عرضة للاهتزاز عند كل أزمة داخلية أو خارجية، بسبب ضعف المؤسسات وضعف الشرعية التشاركية.

ثانياً، تصاعد موجات الاحتجاج والصراع الاجتماعي، نتيجة انسداد قنوات المشاركة السياسية السلمية، ما يدفع بعض المجتمعات إلى أشكال مختلفة من التعبير الصدامي.

ثالثاً، تراجع الثقة بين المواطن والدولة، وهو ما ينعكس في ضعف الانتماء السياسي، وتنامي الهجرة، وتراجع المشاركة العامة.

رابعاً، إعادة إنتاج أنماط الاستبداد بأشكال جديدة، سواء عبر الدولة المباشرة أو عبر قوى غير رسمية، ما يجعل الأزمة أكثر تعقيداً وتشابكاً.

نحو أفق ديمقراطي ممكن

رغم قتامة المشهد وتعقيداته، لا يمكن النظر إلى أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط بوصفها قدراً نهائياً أو مساراً مغلقاً لا فكاك منه. فالتجارب التاريخية المقارنة تشير إلى أن التحولات السياسية الكبرى لا تحدث بشكل مفاجئ أو خطي، بل تمر غالباً عبر مسارات طويلة من التراكمات البطيئة، والصراعات الاجتماعية، وإعادة تشكيل البنى السياسية والمؤسساتية على مدى زمني ممتد.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مجموعة من المسارات الأساسية التي قد تشكل أرضية لأي انتقال ديمقراطي ممكن. في مقدمتها تعزيز دولة القانون والمؤسسات بوصفها الشرط التأسيسي الأول لأي تحول سياسي مستدام، بما يضمن فصل السلطات، وتكريس استقلال القضاء، وإخضاع السلطة لمبدأ المساءلة.

كما تبرز أهمية إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس المواطنة المتساوية، بما يتجاوز الانتماءات الفرعية والهويات الجزئية، ويؤسس لمفهوم جامع للدولة يقوم على الحقوق والواجبات المتساوية لجميع المواطنين دون تمييز. ويوازي ذلك ضرورة تطوير اقتصاد إنتاجي حقيقي يقلل من الطابع الريعي السائد، ويعزز في المقابل من الشفافية والمساءلة ويربط الموارد العامة بالرقابة المجتمعية الفعلية.

إلى جانب ذلك، يعد توسيع فضاء الحريات العامة شرطاً لا غنى عنه لأي مشاركة سياسية حقيقية، إذ لا يمكن تصور ديمقراطية فعّالة في ظل تضييق على حرية التعبير والتنظيم والعمل السياسي، لأن هذه الحريات تشكل البنية التحتية لأي حياة سياسية تعددية.

إن الديمقراطية في الشرق الأوسط لا يمكن اختزالها في نموذج جاهز يستورد أو ينقل من تجارب أخرى، بل هي عملية تاريخية معقدة تتطلب تحولات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في آن واحد. وبين التحديات الداخلية المتراكمة والتأثيرات الإقليمية والدولية المتشابكة، يبقى السؤال مفتوحاً حول قدرة المنطقة على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء أنظمة سياسية قادرة على الاستقرار والتجدد.

وفي المحصلة، فإن أزمة الديمقراطية ليست مجرد أزمة أنظمة حكم، بل هي أزمة بنيوية في العلاقة بين الإنسان والسلطة، وبين الدولة والمجتمع، وهي علاقة لا يمكن إعادة صياغتها إلا عبر مسار طويل ومتدرج من الإصلاح السياسي والثقافي والمؤسسي، يقوم على التراكم لا القفز، وعلى البناء لا الهدم، وعلى التوافق لا الإقصاء. ■

الكلمة: قوة التأثير والتحول في رؤيتنا للعالم

الرؤية: في البدء كانت الكلمة، ومنذ ذلك الحين ، ظلت الكلمة تحمل في طياتها قوة خلق الواقع وتغييره. الكلمة، هذه الوحدة البسيطة من الصوت أو الرمز، تملك قدرة استثنائية على التأثير والتحويل، فهي ليست مجرد وسيلة للتعبير بل هي أداة تشكيل الفكر والسلوك.

في رؤيتنا للعالم، تلعب الكلمات دوراً محورياً. إنها تبني جسور التفاهم أو تهدمها، تفتح أبواب الأمل أو تغلقها، تشعل النزاعات أو تطفئ لهيبها. لكل كلمة وزنها، ولكل عبارة صداها، ولكل جملة تأثيرها الذي قد يتعدى الأزمنة والأمكنة.

تأتي قوة الكلمة من قدرتها على المساس بالعمق الإنساني، بقلب الإنسان وعقله. بكلمة واحدة يمكن إلهام جيل، بجملة محكمة يمكن تغيير نظرة مجتمع، وبخطاب مؤثر يمكن توجيه مسار تاريخ. الكلمة هي تلك القوة التي تحول الأفكار إلى واقع ملموس، والأحلام إلى إنجازات.

نحن، كأفراد وكمجتمع، نعيش في عالم تتشكل معالمه بالكلمات التي نختارها ونرددها. في هذه العملية، تتجلى الكلمة كمنبع للطاقة الإبداعية والتحفيزية. هي تنقلنا من حالة السكون إلى حالة الفعل، ومن الفردية إلى الجماعية. كلماتنا هي بمثابة بذور تُزرع في أرض الواقع لتنمو وتؤتي ثمارها في صورة أفعال ونتائج.

لذلك، علينا أن ندرك مسؤولية كل كلمة نقولها أو نكتبها. فالكلمات ليست مجرد أصداء تتلاشى في الهواء، بل هي بصمات نتركها على صفحات الزمن، قادرة على أن تصوغ الذكريات وتحدد المصائر. في رؤيتنا للكلمة واستخدامنا لها، يجب أن نسعى للتعبير بطريقة تعزز الفهم والتقدير المتبادل، تنير العقول وتحرك القلوب نحو عالم أكثر توازناً وعدلاً.

في الختام، تظل الكلمة، بكل قوتها ورهافتها، المفتاح لفهمنا لأنفسنا وللعالم من حولنا. إنها ترسم خارطة الطريق التي نسلكها في رحلتنا الإنسانية، تقودنا إلى التفاعل، البناء، والتحول. فكل كلمة تختارها، كل جملة تُعبر عنها، تحمل في طياتها إمكانيات لا نهائية للتأثير في العالم.

إذا استطعنا استخدام الكلمة بمسؤولية ووعي، يمكننا أن نشكل واقعاً أفضل ليس فقط لأنفسنا، بل للأجيال القادمة. الكلمة تحمل طاقة التجديد والتغيير، فهي بمثابة قطرة تسقط في بحيرة راكدة، تخلق دوائر تمتد لتغطي سطحها كاملاً. هذا التأثير المتموج يمثل الطريقة التي يمكن بها لكلماتنا أن تؤثر بعيداً، في أماكن وأزمان لم نكن نتخيل أن تصل إليها.

عندما نتقن فن الكلمة، نصبح قادرين على التحاور مع العالم بلغة تخلق الجسور بدلاً من الجدران. كلماتنا تصبح بمثابة النور الذي يضيء الظلام، الدفء الذي يذيب الجليد، والنسيم الذي يجدد الهواء الراكد. إن الإلمام بقوة الكلمة وتأثيرها يعني التمكن من أداة قد تكون الأكثر فعالية في تشكيل الوعي وإحداث التغيير الإيجابي.

لذا، دعونا نستخدم الكلمة بحكمة واحترام، مدركين قدرتها على العمل كمفتاح لفهم أعمق ومشاركة أكثر جدوى. عبر تقدير الكلمة وتعظيم قيمتها، نستطيع أن نسهم في خلق عالم أكثر تفاهماً وتناغماً، عالم يحتفي بالتنوع ويسعى نحو الوحدة والسلام. ■

الديمقراطية لا تبدأ من صندوق الاقتراع، بل من احترام الإنسان.

Democracy does not start with the ballot box, but with respect for the human being.

اقضايا

من أين تبدأ الديمقراطية؟

الرؤية:

"تعد الديمقراطية من العوامل الرئيسية المؤثرة في بناء أنظمة الحكم الحديثة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع."

يبدو سؤال "من أين تبدأ الديمقراطية؟" في ظاهره سؤالاً بسيطاً، لكنه في العمق أحد أكثر الأسئلة السياسية تعقيداً وإثارةً للنقاش، لأنه لا يتعلق بإجراء واحد أو لحظة محددة، بل بمنظومة كاملة من القيم والبنى والمؤسسات التي تتداخل لتشكل معنى الديمقراطية ذاته. فالديمقراطية ليست حدثاً يعلن، ولا قراراً يتخذ، بل عملية تاريخية طويلة تبدأ قبل السياسة نفسها، وتمتد داخل المجتمع والدولة والاقتصاد والثقافة في آن واحد.

إن هذا السؤال يكتسب أهمية مضاعفة في عالمنا المعاصر، حيث تتعدد النماذج السياسية، وتختلف التجارب بين نجاحات نسبية وإخفاقات عميقة، ما يجعل البحث عن "بداية الديمقراطية" بحثاً عن شروطها الجوهرية أكثر من كونه بحثاً عن لحظة ولادتها.

أولاً: الديمقراطية تبدأ من الإنسان

في جوهرها العميق، تبدأ الديمقراطية من الإنسان بوصفه قيمة مستقلة لا بوصفه تابعاً للسلطة أو أداة في مشروع سياسي. فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية هي الاعتراف بالإنسان كفرد كامل الحقوق، يمتلك القدرة على الاختيار والتعبير والمشاركة، دون خوف أو إكراه أو تمييز.

وحين ينتزع هذا الاعتراف، حتى قبل وجود المؤسسات، تبدأ البذرة الأولى للديمقراطية في التشكل. فالمجتمعات التي تنكر قيمة الفرد أو تخضعه لمنطق الولاء والخضوع، يصعب أن تنتج نظاماً ديمقراطياً حقيقياً، حتى لو امتلكت أشكالاً خارجية من الانتخابات أو التعددية الشكلية.

إن الديمقراطية، بهذا المعنى، ليست مجرد نظام حكم، بل رؤية للإنسان نفسه: هل هو مواطن حر؟ أم تابع ضمن منظومة سلطوية مغلقة؟

ثانياً: الديمقراطية تبدأ من الدولة

لكن الاعتراف بالإنسان وحده لا يكفي، فالديمقراطية تحتاج إلى إطار مؤسسي هو الدولة. غير أن الدولة هنا ليست مجرد جهاز سلطة، بل منظومة قانونية ومؤسساتية تنظم العلاقة بين المجتمع والسلطة على أساس القواعد لا الأفراد.

تبدأ الديمقراطية فعلياً حين تتحول الدولة من أداة في يد الحاكم إلى كيان مستقل نسبياً، يقوم على المؤسسات لا الأشخاص، وعلى القانون لا الإرادة الفردية. فالفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحياد الإدارة العامة، كلها ليست تفاصيل تقنية، بل شروط تأسيسية لبنية ديمقراطية قابلة للاستمرار.

وحين تختزل الدولة في السلطة، تفقد الديمقراطية معناها، حتى لو وجدت انتخابات أو شعارات سياسية.

ثالثاً: الديمقراطية تبدأ من الاقتصاد

لا يمكن فصل الديمقراطية عن بنيتها الاقتصادية، فطبيعة الاقتصاد تحدد إلى حد بعيد شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع. ففي الأنظمة الريعية، حيث تعتمد الدولة على النفط أو المساعدات أو الموارد غير الضريبية، تضعف العلاقة التبادلية بين المواطن والدولة، وتقل الحاجة إلى المساءلة والمحاسبة.

أما في الاقتصادات الإنتاجية، فإن المواطن يصبح شريكاً فعلياً في تمويل الدولة عبر الضرائب، ما يخلق علاقة أكثر توازناً، ويعزز المطالبة بالشفافية والمساءلة. ومن هنا، فإن الاقتصاد ليس مجرد خلفية للديمقراطية، بل أحد أعمدتها البنيوية.

رابعاً: الديمقراطية تبدأ من الثقافة

إلى جانب الدولة والاقتصاد، تلعب الثقافة السياسية والاجتماعية دوراً حاسماً في تحديد إمكانية الديمقراطية. فالديمقراطية لا تعيش في بيئة تعتبر الاختلاف تهديداً، أو ترى في المعارضة خيانة، أو تخلط بين الدولة والسلطة والشخص.

إن المجتمعات التي تنجح في بناء ثقافة سياسية تؤمن بالتعددية، وتقبل النقد، وتعتبر التداول السلمي للسلطة أمراً طبيعياً، تكون أكثر قابلية لترسيخ الديمقراطية. أما حين تسود ثقافة الإقصاء أو الخوف أو تقديس السلطة، فإن الديمقراطية تصبح شكلاً بلا مضمون.

خامساً: الديمقراطية تبدأ من التاريخ والتراكم

من الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن الديمقراطية يمكن أن تفرض أو تستورد أو تبنى في لحظة واحدة. بينما الواقع التاريخي يظهر أنها نتاج تراكم طويل من التجارب، والصراعات الاجتماعية، والإصلاحات التدريجية، والانفتاح المؤسسي المتدرج.

فلا توجد ديمقراطية مكتملة منذ البداية، بل مسار طويل يتشكل عبر الزمن، يتقدم أحياناً ويتراجع أحياناً أخرى، لكنه يبقى مرتبطاً بقدرة المجتمع على التعلم من تجربته السياسية.

في الختام، لا يمكن النظر إلى الديمقراطية بوصفها نقطة بداية واحدة أو لحظة تأسيس محددة، بل بوصفها منظومة متكاملة تتشكل عبر تفاعل معقد بين مجموعة من العناصر المتداخلة. فهي لا تنبع من مصدر واحد، بل من شبكة واسعة تشمل الإنسان، والدولة، والاقتصاد، والثقافة، والتاريخ، حيث يسهم كل عنصر منها في تشكيل معناها وترسيخ شروطها أو إضعافها.

إن الديمقراطية ليست حدثاً يعلن أو نظاماً يستورد، بل عملية تشكل مستمرة تتراكم عبر الزمن، وتتفاعل فيها البنية الأخلاقية للمجتمع مع تطور المؤسسات السياسية، كما يتقاطع فيها الواقع الاقتصادي مع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي. ومن هذا التداخل تنشأ إما بيئة قادرة على إنتاج ممارسة ديمقراطية حقيقية، أو بيئة تعيق تشكلها وتحد من فاعليتها.

ولعل الإجابة الأكثر عمقاً على سؤال "من أين تبدأ الديمقراطية؟" هي أنها تبدأ في كل لحظة يعاد فيها الاعتراف بالإنسان بوصفه غاية لا وسيلة، وفي كل سياق يخضع فيه الحكم لسلطة القانون بدلاً من الأفراد، وفي كل تجربة تتحول فيها السلطة من امتياز خاص إلى مسؤولية عامة، وفي كل مجتمع يُصبح فيه الاختلاف جزءاً طبيعياً من الحياة السياسية لا تهديداً لها، بل شرطاً من شروط حيويتها واستمرارها.

وبهذا المعنى، فإن الديمقراطية لا تقاس فقط بوجود الانتخابات أو تعدد الأحزاب، بل تقاس بمدى قدرة المجتمع على تحويل هذه المبادئ إلى ممارسة يومية في الحياة العامة، داخل المؤسسات كما في الوعي الجمعي. فهي ليست بنية فوقية منفصلة عن الواقع، بل انعكاس عميق لطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين القانون والمواطن، وبين الحرية والمسؤولية.

ومن هنا، يصبح بناء الديمقراطية مشروعاً طويلاً يتطلب إصلاحاً متدرجاً وشاملاً في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية، ويحتاج إلى تراكم مستمر في التجربة السياسية، وإلى وعي جمعي يدرك أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق بغياب الاختلاف، بل بإدارته ضمن إطار مؤسساتي عادل.

وفي النهاية، تبقى الديمقراطية مشروعاً مفتوحاً على الاحتمال، لا نتيجة نهائية مكتملة، ومساراً تاريخياً تتداخل فيه النجاحات مع التعثرات، لكنها تظل الخيار الأكثر قدرة على حماية الإنسان، وصون كرامته، وبناء مستقبل يقوم على التوازن بين الحرية والنظام، وبين الحقوق والواجبات.

الحرية لا تمنح، بل تنتزع من لحظة وعيٍ يدرك فيها الإنسان أن صمته أطول طريقٍ إلى فقدان حقوقه.

الديمقراطية ليست صراخاً، بل فكرة تفتح بها الأبواب بهدوء، وتبنى بها الدول بالعقل لا بالضجيج.

تحولات الديمقراطية:
بين حقوق المواطن وممارسات الحكم

الرؤية: في عصرنا الحالي، تظهر أهمية الديمقراطية بشكل متزايد كأساس أساسي للحكم الشرعي والمشاركة المدنية. ومع ذلك، يثير السؤال الحاسم: هل الديمقراطية تكتفي بوجود الإطار القانوني والمؤسسات الديمقراطية، أم أنها تتطلب أيضاً تمكين حقيقي للمواطنين وممارسات فعالة للمشاركة والتعبير؟ يتبين أن هناك علاقة متبادلة وجادة بين مدى مساحة الحرية للمواطنين وبين ممارسات الديمقراطية في المجتمع.

في البداية، يمكن أن ننظر إلى الديمقراطية كنظام سياسي يضمن حقوق المواطنين في المشاركة الفعّالة في صناعة القرار وتشكيل مصيرهم السياسي. ولكن الديمقراطية الحقيقية لا تكتفي بذلك الجانب الرسمي من القضية. إنها تستند أيضاً إلى ضمان الحقوق الأساسية للفرد، مثل حرية الرأي والتعبير والتجمع وحقوق الإنسان الأخرى.

عندما يتحدث الناس عن دول بلا ديمقراطيين، فإنهم يشيرون إلى الأنظمة التي تظهر بشكل ديمقراطي في الشكل، ولكنها تفتقر إلى الجوهر. ففي هذه الدول، قد تكون هناك مؤسسات ديمقراطية رسمية، مثل البرلمانات والانتخابات، لكن المواطنين قد يواجهون قيوداً شديدة على حرياتهم الأساسية وحقوقهم.

إذا كانت الحرية الشخصية وحقوق الإنسان مقيدة، فإن ممارسات الديمقراطية لن تكون سوى واجهة سطحية. فالحريات الأساسية هي الأساس الذي يستند عليه الديمقراطية، ودونها، تتحول المؤسسات الديمقراطية إلى أدوات للسلطة القمعية.

على الرغم من أن التقدم التقني والتكنولوجي قد أتاح للمواطنين وسائل جديدة للتعبير والتنظيم، فإنه أيضاً فتح الباب أمام التحكم الحكومي والرقابة على الإعلام والاتصالات. وبالتالي، فإن زيادة مساحة الحريات ليست مجرد توسيع لقدرات التعبير الفردية، بل تعد أساساً أيضاً لتحقيق ممارسات ديمقراطية فعالة.

من هنا، يمكن أن نستنتج أن الديمقراطية بلا ديمقراطيين هي مجرد وهم، حيث لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر في بيئة تقييدية للحريات الأساسية. إن الحريات الشخصية والحقوق الأساسية هي الركيزة التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وبدونها، لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية فعّالة وشاملة.

في بعض الأحيان، يمكن أن تكون الحكومات التي تظهر نفسها كديمقراطيّة تستخدم الإجراءات القمعية لتقييد حريات المواطنين وقمع أي مظاهر للمعارضة أو الانتقاد. وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك نوع من التمثيل الديمقراطي على الورق، إلا أن الواقع على الأرض يكون مغايراً تماماً. هذا التناقض بين الشكل والمضمون يسمح للحكومات بالتلاعب بمظاهر الديمقراطية لتبرير سيطرتها السلطوية.

على سبيل المثال، في العديد من الدول التي تعتبر نفسها ديمقراطيّة، قد يتم تقييد حرية التعبير عبر وسائل الإعلام، حيث يتم مراقبة ورقابة الصحافة وتقييد نشر المعلومات التي قد تكون غير مواتية للحكومة. وفي بعض الأحيان، يتم استخدام التشريعات الضدّية لمعاقبة النشطاء والصحفيين الذين يطرحون الأسئلة الصعبة أو ينتقدون السلطة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتمثل الديمقراطية الحقيقية في تأمين فرص متساوية للمشاركة السياسية لجميع الفئات الاجتماعية، بمعنى أن السياسة لا يجب أن تكون حكراً على القلة النخبوية أو الطبقات الاجتماعية الغنية. ومن ثم، يجب أن تتضمن الممارسة الديمقراطية الحقيقية آليات لضمان تمثيل جميع الأصوات وتعزيز الشفافية والمساءلة.

لا يمكننا نسيان أهمية العدالة الاجتماعية في سياق الديمقراطية أيضاً. فالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تشويه العملية الديمقراطية، حيث يكون لدى الأقليات الفقيرة والمهمّشة أقل فرص للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات.

بالنظر إلى هذه العوامل المتعددة، يظهر بوضوح أن الديمقراطية الحقيقية تتجاوز المجردة من الإطار القانوني والمؤسسات الرسمية. إنها تتطلب أيضاً ضمان الحقوق الأساسية للفرد، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية، وضمان العدالة الاجتماعية. دون هذه العناصر الأساسية، فإن الديمقراطية تبقى مجرد وعد فارغ ينقصه الواقع الحقيقي.

هناك العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق الديمقراطية الحقيقية:

١- **تمكين المواطنين:** يجب أن يكون لدى المواطنين الحق في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر على مصيرهم. هذا يشمل الحق في التصويت في انتخابات حرة ونزيهة، والحق في التعبير عن الآراء السياسية بحرية، والحق في التجمع والتنظيم.

٢- **حكم القانون والمساءلة:** يجب أن يكون الجميع متساوين أمام القانون، بمعنى أنه لا يجب أن يكون هناك أي امتيازات للطبقات النخبوية أو السلطات الحاكمة. ويجب أن يكون هناك نظام فعّال للمساءلة يضمن محاسبة السلطة ومواجهتها في حال انتهاكها للقوانين أو الحقوق الأساسية.

٣- **الشفافية ومكافحة الفساد:** يجب أن تكون السلطات الحكومية مفتوحة وشفافة في أعمالها، وأن يكون هناك إجراءات لمكافحة الفساد والتحقيق في الانتهاكات. الفساد يعرقل تحقيق الديمقراطية الحقيقية ويقوّض مبادئ العدالة والمساواة.

٤- **حماية حقوق الإنسان:** يجب ضمان حقوق الإنسان الأساسية للجميع، بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحقوق العمال وحقوق اللاجئين. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية يلعب دوراً أساسياً في تعزيز الحقوق الإنسانية وتحقيق الديمقراطية الحقيقية.

٥- **التنوع الثقافي والسياسي:** يجب أن تحترم الديمقراطية تنوع المجتمعات وتعدد آرائها وثقافاتها. يجب أن توفر الديمقراطية بيئة حيث يمكن لجميع الأصوات أن تُسمع وتؤخذ بعين الاعتبار في صنع القرارات.

باختصار، يتطلب تحقيق الديمقراطية الحقيقية جهداً مستمراً وشاملاً لضمان حماية حقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة المدنية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. الديمقراطية الحقيقية ليست مجرد هيكل إداري، بل هي ثقافة وقيمة تتجذر في المجتمع وتتجسد في ممارساته اليومية.

تحليل سياسي

بين المنافسة والمقارنة: محركا التقدم في السياسة والاقتصاد

Competition and

الرؤية:

"في المجال السياسي، تعتبر المنافسة جوهر الديمقراطية. الأحزاب السياسية تتنافس لكسب تأييد الناخبين، وتسعى لتقديم برامج وسياسات جذابة للفوز في الانتخابات."

المنافسة والمقارنة هما مفهومان حيويان في السياسة والاقتصاد، يبرزان في سياقات متعددة على المستوى المحلي والدولي. المنافسة تُعنى بالصراع على السلطة والنفوذ، سواء كان ذلك بين الدول أو الأحزاب أو الأفراد، في حين أن المقارنة تتيح تقييم الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وتحديد نقاط القوة والضعف. يتداخل هذان المفهومان بشكل متكرر، حيث تؤدي المنافسة إلى التنافسية بين الكيانات المختلفة، بينما تساعد المقارنة في قياس هذا التنافس وتحديد معاييره.

في المجال السياسي، تُعتبر المنافسة جوهر الديمقراطية. الأحزاب السياسية تتنافس لكسب تأييد الناخبين، وتسعى لتقديم برامج وسياسات جذابة للفوز في الانتخابات. هذه المنافسة تحفز على الابتكار وتحسين الأداء الحكومي، حيث يسعى كل حزب لتقديم أفضل ما لديه لكسب الثقة العامة. علاوة على ذلك، المنافسة بين الدول تُعزز التعاون والتنافسية في آن واحد، مثلما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، حيث تتنافس الدول الأعضاء لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة.

المقارنة تلعب دوراً أساسياً في تقييم الأداء السياسي والاقتصادي. على المستوى الدولي، تُستخدم مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الفقر، والتعليم، والصحة، لقياس وتقييم أداء الدول. هذه المؤشرات تساعد في تحديد أي الدول تحقق تقدماً ملموساً وأيها تعاني من تراجع. تساعد المقارنات أيضاً في تسليط الضوء على السياسات الفعالة والناجحة التي يمكن تبنيها أو تكييفها لتناسب السياقات المحلية.

تنعكس المنافسة أيضاً في السياسة الدولية من خلال التنافس على الموارد والنفوذ الجيوسياسي. الدول الكبرى تتنافس على التأثير في مناطق معينة، حيث تُستخدم القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق الأهداف الوطنية. في هذا السياق، تُعتبر المقارنة بين استراتيجيات الدول المختلفة ضرورية لفهم الديناميكيات الدولية وكيفية تطورها.

على مستوى الأفراد، المنافسة والمقارنة تلعبان دوراً في تشكيل القيادات السياسية. القادة السياسيون يتنافسون ليس فقط في الانتخابات، ولكن أيضاً في السعي لتحقيق التأثير داخل أحزابهم ومجتمعاتهم. المقارنة بين القادة تساعد الناخبين والمحللين على تقييم الكفاءة والفعالية والرؤية السياسية لكل منهم.

في السياق الاقتصادي، المنافسة تُعتبر دافعاً رئيسياً للنمو والابتكار. الشركات تتنافس لتقديم أفضل المنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى تحسين الجودة وخفض الأسعار لصالح المستهلكين. هذه المنافسة تحفز الابتكار والتطور التكنولوجي، مما يعزز النمو الاقتصادي العام. من ناحية أخرى، المقارنة بين الشركات من حيث الأداء المالي، وحصتها في السوق، وكفاءة العمليات، تُعد ضرورية لتحديد الشركات الرائدة وتلك التي تحتاج إلى تحسين.

على الرغم من الفوائد الكبيرة للمنافسة، فإنها قد تحمل بعض السلبيات إذا لم تُدار بشكل صحيح. التنافس الشديد قد يؤدي إلى سلوك غير أخلاقي أو احتكاري، حيث تسعى بعض الكيانات لاكتساب ميزة غير عادلة على حساب الآخرين. في هذا السياق، تُعتبر القوانين والتشريعات ضرورية لضمان بيئة تنافسية عادلة ومفتوحة.

إذاً، المنافسة والمقارنة هما عنصران متلازمان يلعبان دوراً حاسماً في السياسة والاقتصاد. المنافسة تُحفز الابتكار والتحسين المستمر، بينما تُساعد المقارنة في تقييم الأداء وتحديد الاستراتيجيات الناجحة. لضمان تحقيق الفوائد القصوى من المنافسة، يجب إدارة هذا التنافس بطريقة عادلة وشفافة، مع تعزيز التعاون والتنسيق بين الكيانات المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة.

المنافسة والمقارنة تلعبان دوراً متكاملاً في تحقيق التقدم والاستدامة في العديد من المجالات الحياتية. الاستمرار في استكشاف هذا التفاعل بين المنافسة والمقارنة يمكن أن يوفر لنا رؤى أعمق حول كيفية تحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

في مجال التكنولوجيا، المنافسة تدفع الشركات إلى الابتكار السريع والتطوير المستمر. الشركات التكنولوجية تتنافس لإنتاج الأجهزة والبرمجيات الأكثر تطوراً وكفاءة. هذه المنافسة تؤدي إلى تحسينات مستمرة في الأداء، وزيادة في القدرات، وانخفاض في التكاليف، مما يعود بالنفع على المستهلكين والمستخدمين النهائيين. المقارنة بين المنتجات التكنولوجية، سواء كان ذلك من خلال المراجعات المستقلة أو من خلال معايير الأداء، تتيح للمستهلكين اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المنتجات التي تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل.

في المجال البيئي، المنافسة يمكن أن تكون قوة دافعة نحو الاستدامة. الشركات والحكومات تتنافس لتبني تقنيات وأنظمة أكثر صديقة للبيئة من أجل تقليل انبعاثات الكربون والحفاظ على الموارد الطبيعية. في هذا السياق، تُعتبر المقارنة بين السياسات البيئية للدول والشركات ضرورية لتحديد النماذج الأكثر فعالية في مواجهة التحديات البيئية. المبادرات الناجحة في هذا المجال يمكن أن تُعتمد كنماذج يحتذى بها في جميع أنحاء العالم، مما يعزز التعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية.

في مجال الصحة، المنافسة بين مقدمي الرعاية الصحية تحفز تحسين جودة الخدمات الطبية وخفض التكاليف. المستشفيات والعيادات تتنافس على تقديم أفضل العلاجات والرعاية الصحية لجذب المرضى. المقارنة بين المؤسسات الصحية من حيث معدلات النجاح، وجودة الرعاية، والتكاليف تُعد ضرورية للمرضى لاتخاذ قرارات مستنيرة حول أفضل الأماكن لتلقي العلاج. بالإضافة إلى ذلك، المنافسة في صناعة الأدوية تؤدي إلى تطوير عقاقير جديدة ومحسنة، مما يساهم في علاج الأمراض وتحسين الصحة العامة.

التعليم هو مجال آخر تتجلى فيه أهمية المنافسة والمقارنة. الجامعات والمدارس تتنافس لتقديم أفضل برامج التعليم واستقطاب الطلاب المتفوقين. هذه المنافسة تؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية محفزة. المقارنة بين المؤسسات التعليمية، سواء من خلال التصنيفات الأكاديمية أو تقييمات الطلاب، تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه الطلاب لاختيار المؤسسات التي تتناسب مع طموحاتهم الأكاديمية والمهنية.

في الرياضة، المنافسة تُعتبر جوهرية لتطوير المهارات وتحقيق الإنجازات. الرياضيون يتنافسون على الألقاب والميداليات، مما يدفعهم لتقديم أفضل أداء ممكن. المقارنة بين الرياضيين من حيث الأداء والإنجازات تُسهم في تحديد الأبطال وتقديم نماذج يُحتذى بها. هذه المقارنات تُحفز الرياضيين على تحسين أدائهم باستمرار والتفوق في مجالاتهم.

المنافسة والمقارنة تُسهمان أيضاً في تعزيز الإبداع والفن. الفنانون يتنافسون لإنتاج أعمال فنية مبتكرة وجذابة، والمقارنة بين الأعمال الفنية تساعد النقاد والجمهور على تقييم الجودة والابتكار. هذه الديناميكية تُشجع على تطوير ثقافة فنية غنية ومتنوعة تساهم في إثراء المجتمع وتوفير تجارب ثقافية ممتعة ومُلهمة.

في الأعمال التجارية، المنافسة تُعتبر محركاً رئيسياً للنمو والابتكار. الشركات الصغيرة والمتوسطة تتنافس مع الشركات الكبرى لتقديم منتجات وخدمات مميزة. هذه المنافسة تُسهم في تحسين الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاستثمار. المقارنة بين الأعمال التجارية من حيث الأداء المالي، والابتكار، وخدمة العملاء تُعد أداة قيمة للمستثمرين والعملاء على حد سواء.

في المجال السياسي الدولي، المنافسة بين القوى العظمى تخلق ديناميكية توازن القوى وتؤثر على الاستقرار العالمي. التنافس على النفوذ الجيوسياسي يتطلب من الدول تبني سياسات خارجية فعالة وتطوير تحالفات استراتيجية. المقارنة بين السياسات الخارجية للدول الكبرى تُساعد في فهم التحولات الجيوسياسية وكيفية تأثيرها على الاستقرار والسلام العالميين.

المنافسة في الإعلام تُسهم في تحسين جودة المحتوى وتوفير مصادر متنوعة للمعلومات. المؤسسات الإعلامية تتنافس لتقديم الأخبار والتقارير والتحليلات بشكل دقيق وسريع. المقارنة بين المؤسسات الإعلامية من حيث المصداقية، وجودة المحتوى، وسرعة النشر تُساعد الجمهور على اختيار المصادر الأكثر موثوقية والأكثر تلبية لاحتياجاتهم الإعلامية.

في الخلاصة، المنافسة والمقارنة هما عنصران حيويان في تحقيق التقدم والابتكار في مختلف المجالات. المنافسة تُحفز على الابتكار وتحسين الأداء، بينما تُساعد المقارنة في تقييم الأداء وتحديد الاستراتيجيات الفعالة. لضمان تحقيق الفوائد القصوى من المنافسة، يجب أن تكون هناك أطر تنظيمية تحافظ على العدالة والشفافية، وتُعزز من التعاون والتنسيق بين الكيانات المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة. في النهاية، تُعتبر المنافسة الصحية والمقارنة المستنيرة أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم في المجتمع.

"الشجرة التي تنمو في الظلام الكامل لا تعرف معنى الضياء الناعم للشمس، تماماً كما أن الإنسان الذي لم يعانِ لم يتذوق طعم الأمل."

ليس بالسلاح تتحرر الأوطان وتنير العقول، بل بالأفكار التي تغزو القلوب وتغير الشعوب من الداخل، فتصنع ثورة الفكر التي تسبق كل تحرير.
" الرؤية "

لا تنكسر المدنُ مرتين

الرؤية في زمنٍ تتكاثر فيه أسئلةُ الحصار أكثرَ مما تتكاثر الإجابات، تقف المدنُ على حافة امتحانها الأشد قسوة: أن تفقد صوتها من دون أن تفقد ذاكرتها. غير أنّ التاريخ، في جوهره العميق، لا يعترف بالهزائم النهائية، بل يعيد تشكيل ملامحها في كل مرحلة، ويحولها أحياناً إلى بداياتٍ جديدة.

فالليل، مهما طال، لا يملك سلطة الوصاية على أبواب الشعوب، والحديد، مهما اشتدّ، لا يستطيع أن ينقش اسمه في ذاكرة الروح. وحدها المجتمعات التي تدفع إلى الصمت تتعلم كيف تستخرج من صمتها لغةً جديدة للحياة، وكيف تحول المحنة إلى وعي، والوعي إلى قوة.

تتكسر خرائط الخوف حين يلامسها وعيٌ لا يقهر، وتنهض المدن من غيبوبتها كأنها تستعيد صوتها الأول الذي حاولت العواصف طمسه. وفي كل لحظة انكسارٍ عابرة يولد احتمالٌ جديد لإعادة تعريف القوة والبقاء والكرامة.

والتاريخ، في تجاربه القاسية، لا يسلّم مفاتيحه للطغاة، وإن بدا أحياناً أنهم يملكون زمام اللحظة. فالريح لا تسجن، ولا تعلق على الجدران، بل تواصل عبورها الصامت، تاركةً خلفها ارتباك القوة أمام إرادةٍ ترفض الانكسار.

وليس نيرون، في الذاكرة السياسية، سوى رمزٍ لفكرةٍ تتكرر عبر العصور: وهم القدرة على إخماد الضوء بالنار. لكن المدن، كلما ظن أنها احترقت، عادت فنهضت من رمادها، لا بوصفها ضحيةً للتاريخ، بل بوصفها فاعلاً فيه وصانعةً لمستقبله.

وفي قلب هذا الصراع، لا تتشكل السياسة في قاعات القرار وحدها، بل في الأزقة التي تتعلم فيها الأقدام معنى الصمود، وفي الصمت الذي يتحول إلى وعي، وفي الخوف الذي يعاد تشكيله ليصبح إرادةً للمقاومة والتغيير.

إن الشعوب التي تحتفظ بحقها في المعنى لا تهزم، مهما اشتدت المحن. فالطغيان يكتب زمنه بلغة القوة والعنف، لكن الشعوب تكتب زمنها بلغة الوعي والأمل، وتعيد قراءة التاريخ من زاوية المستقبل لا من زاوية الخوف.

ومن الحقول التي ظنها البعض أرضاً للنسيان، تنبت السنابل من جديد، لا بوصفها رمزاً شعرياً فحسب، بل بوصفها حقيقةً تاريخية متكررة: فما يدفن ظلماً في الأرض لا يموت، بل يتحول إلى طاقةٍ كامنة تنتظر لحظة انبثاقها.

إن الخراب، في السياسة كما في التاريخ، ليس خاتمة المطاف، بل مرحلة انتقالية بين وعيٍ يتداعى ووعيٍ جديد يتشكل. وحتى الصمت، على قسوته، ليس موتاً، بل فضاءٌ تنضج فيه التحولات الكبرى قبل أن تعلن حضورها.

وحين يمر التاريخ فوق الجراح، يبقى الاختبار الحقيقي في ألا تنحني الشعوب أمام سرديات القوة العابرة. فالأرض، في النهاية، لا تهزم ما دام في ترابها من يعرف كيف يحول الوجع إلى معنى، والمعنى إلى أمل، والأمل إلى بدايةٍ جديدة.

.

اقتصاد اليوم

الاقتصاد السوري في منتصف عام ٢٠٢٦: بين سقوط الماضي وغموض المستقبل

Today's economy revolves around technology; where wealth is determined by the speed of innovation and the

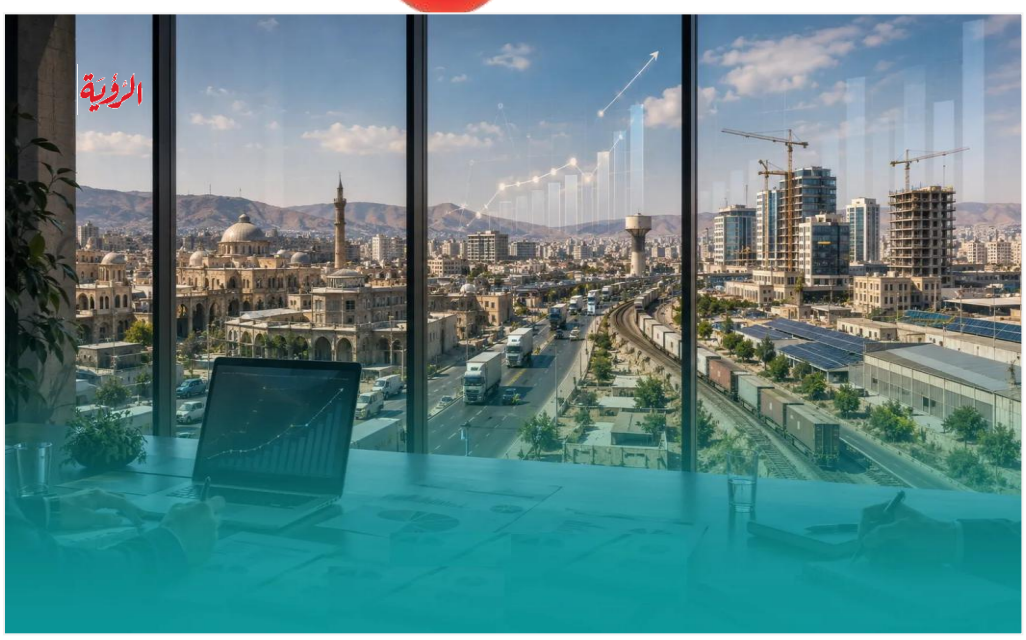

الرؤية: في السياسة كما في الاقتصاد، لا تكفي لحظة سقوط نظام كي تولد دولة جديدة، ولا يكفي رفع العقوبات أو فتح الأبواب أمام الاستثمارات كي ينهض اقتصاد أنهكته الحروب والأزمات.

فسوريا التي دخلت مرحلة جديدة بعد التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ أواخر عام ٢٠٢٤، لا تزال حتى منتصف عام ٢٠٢٦ تعيش مرحلة انتقالية شديدة التعقيد، تتداخل فيها رهانات السياسة مع حسابات الاقتصاد، وتتقاطع فيها مشاريع إعادة الإعمار مع تحديات إعادة بناء الدولة وصياغة عقد اجتماعي جديد.

لقد شكل انهيار النظام السياسي السابق نهاية مرحلة تاريخية امتدت لعقود طويلة، لكنه لم يشكل نهاية الأزمات المتراكمة التي خلفتها سنوات الحرب والصراع والعزلة الاقتصادية. فالدول لا تقاس فقط بطبيعة أنظمتها السياسية، بل أيضاً بقدرتها على إدارة الاقتصاد، وإنتاج الثروة، وتأمين فرص العمل، وبناء مؤسسات مستقرة وقادرة على الاستمرار. ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه سوريا اليوم لا يتمثل فقط في إعادة ترتيب المشهد السياسي، بل في إعادة بناء اقتصاد فقد خلال سنوات طويلة جزءاً كبيراً من قدراته الإنتاجية والبشرية والمؤسسية.

لقد ورثت المرحلة الجديدة اقتصاداً مثقلاً بالخراب. فخلال أكثر من أربعة عشر عاماً تعرضت المدن الصناعية للتدمير، وتراجعت الزراعة نتيجة النزوح وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتضررت البنية التحتية للكهرباء والمياه والنقل والاتصالات، فيما غادرت البلاد أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال. كما أدت سنوات التضخم والانهيار النقدي إلى تآكل المدخرات وإضعاف الطبقة الوسطى التي تعد في العادة العمود الفقري لأي عملية تنمية اقتصادية مستدامة.

ومع ذلك، فإن منتصف عام ٢٠٢٦ يختلف عن السنوات السابقة في عدة جوانب. فقد بدأت سوريا تشهد انفتاحاً اقتصادياً تدريجياً بعد سنوات من العزلة، وعادت بعض قنوات التمويل والاستثمار، كما بدأت الوفود الاقتصادية والشركات الإقليمية والدولية بدراسة فرص الاستثمار في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والعقارات والخدمات.

وبدأت الأسواق تشهد قدراً من الحركة الاقتصادية التي كانت غائبة خلال السنوات الأخيرة من الحرب.

غير أن هذا الانفتاح لا ينبغي أن يفسر باعتباره مؤشراً على انتهاء الأزمة. فهناك فرق كبير بين بدء التعافي وبين تحقيق التنمية. فالتعافي يعني توقف التدهور وبدء استعادة جزء من النشاط الاقتصادي، أما التنمية فتعني بناء اقتصاد قادر على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل. وبين المرحلتين مسافة طويلة تحتاج إلى سنوات من العمل والإصلاح والاستثمار.

إن أحد أهم الأسئلة المطروحة اليوم يتعلق بطبيعة الاقتصاد السوري القادم.

فهل ستنجح سوريا في بناء اقتصاد إنتاجي قائم على الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والمعرفة، أم أنها ستتحول إلى اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على المساعدات الخارجية ورؤوس الأموال المرتبطة بإعادة الإعمار؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستحدد إلى حد بعيد شكل المجتمع السوري خلال العقود القادمة.

فالتجارب الدولية تشير إلى أن الاقتصادات الخارجة من الحروب غالباً ما تشهد طفرة مؤقتة مرتبطة بإعادة الإعمار، لكنها لا تحقق نهضة حقيقية ما لم تتمكن من إعادة بناء القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة. ولذلك فإن نجاح سوريا لن يقاس بعدد الأبراج والمشاريع العقارية التي ستبنى، بل بقدرتها على إعادة تشغيل المصانع، وإحياء الزراعة، واستعادة الكفاءات البشرية، وخلق بيئة اقتصادية تسمح للقطاع الخاص الوطني بالنمو والتوسع.

وفي هذا السياق، تبرز قضية العدالة الاجتماعية بوصفها إحدى أهم التحديات المقبلة. فالحروب لا تدمر البنية التحتية فقط، بل تعيد أيضاً تشكيل توزيع الثروة داخل المجتمع. وخلال سنوات الصراع ظهرت فوارق اقتصادية واجتماعية كبيرة بين فئات مختلفة من السكان. ولذلك فإن أي عملية إعادة إعمار لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي قد تؤدي إلى تعميق هذه الفجوات بدلاً من معالجتها.

كما أن الاقتصاد السوري لا يواجه تحديات داخلية فقط، بل يواجه أيضاً تحديات مرتبطة بموقع سوريا في الجغرافيا السياسية للمنطقة. فالبلاد تقع في قلب الشرق الأوسط، وتجاور عدداً من الدول المؤثرة اقتصادياً وسياسياً، ما يجعل مستقبلها الاقتصادي مرتبطاً بدرجة كبيرة بمستقبل العلاقات الإقليمية والتوازنات الدولية. فكل تحسن في البيئة الإقليمية يفتح أبواباً جديدة للاستثمار والتجارة، وكل توتر سياسي أو أمني ينعكس مباشرة على الأسواق والاستقرار الاقتصادي.

ومن زاوية أخرى، لا يمكن فصل مستقبل الاقتصاد السوري عن طبيعة النظام السياسي الذي يتشكل اليوم. فالمستثمرون لا يبحثون عن الأرباح فقط، بل يبحثون أيضاً عن الاستقرار القانوني والمؤسساتي. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يجذب استثمارات طويلة الأمد في ظل غياب الشفافية أو ضعف المؤسسات أو عدم وضوح القواعد القانونية الناظمة للنشاط الاقتصادي. ولهذا فإن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي يبدأ من إصلاح الإدارة العامة، وتعزيز استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، وبناء مؤسسات قادرة على كسب ثقة المواطنين والمستثمرين في آن واحد.

كما أن ملف الموارد البشرية سيكون عاملاً حاسماً في المرحلة المقبلة. فالحرب لم تؤدِّ فقط إلى خسائر مادية هائلة، بل أدت أيضاً إلى هجرة واسعة للكفاءات والخبرات. ولذلك فإن إعادة بناء الاقتصاد السوري لا تعني إعادة بناء الجدران والطرق فقط، بل تعني أيضاً إعادة بناء الإنسان السوري، عبر الاستثمار في التعليم والتدريب والتأهيل المهني والجامعي، لأن التنمية في القرن الحادي والعشرين لم تعد تقاس بحجم الموارد الطبيعية وحدها، بل بقدرة المجتمعات على إنتاج المعرفة وتطوير رأس المال البشري.

وعلى الرغم من كل التحديات، فإن سوريا تمتلك عدداً من المقومات التي يمكن أن تساعدها على النهوض خلال السنوات القادمة. فهي تمتلك موقعاً جغرافياً مهماً، وموارد بشرية كبيرة، وقطاعاً زراعياً قابلاً للتطوير، إضافة إلى فرص واسعة في مجالات النقل والطاقة والخدمات والسياحة مستقبلاً. غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع اقتصادي يحتاج إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد، تتجاوز منطق إدارة الأزمات نحو بناء اقتصاد حديث ومتنوع ومستدام.

وفي المحصلة، يمكن القول إن سوريا في حزيران ٢٠٢٦ تقف عند مفترق طرق تاريخي. فقد انتهت مرحلة الانهيار الشامل، لكن مرحلة النهوض الكامل لم تبدأ بعد. وما بين هاتين المرحلتين تتشكل ملامح سوريا الجديدة: دولة تحاول إعادة بناء مؤسساتها، ومجتمع يسعى إلى استعادة توازنه، واقتصاد يبحث عن طريقه بين إرث ثقيل من الأزمات وآمال كبيرة في المستقبل.

ويبقى السؤال الأهم: هل ستنجح سوريا في تحويل لحظة التحول السياسي إلى فرصة تاريخية لإعادة بناء اقتصاد وطني منتج وعادل وقادر على الاستمرار، أم أن التحديات البنيوية المتراكمة ستجعل عملية التعافي أبطأ وأكثر تعقيداً؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لن تحدد مستقبل الاقتصاد السوري فحسب، بل ستحدد أيضاً شكل سوريا ومكانتها في الشرق الأوسط خلال العقود القادمة.

مضيق هرمز والحرب على إيران: صدمة محتملة للاقتصاد العالمي

الرؤية: في عالم تتداخل فيه السياسة بالاقتصاد بشكل غير مسبوق، لم تعد الحروب تقاس فقط بميزان القوة العسكرية، بل بقدرتها على تعطيل الأسواق العالمية وإعادة تشكيل تدفقات الطاقة والتجارة. ويعد مضيق هرمز أحد أكثر النقاط حساسية في هذا النظام، إذ يمثل شرياناً أساسياً لإمدادات النفط والغاز العالمية، وأي اضطراب فيه ينعكس فوراً على الاقتصاد الدولي.

ومع تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، يعود إلى الواجهة سيناريو اتساع المواجهة وانعكاساتها على أمن الملاحة في الخليج. وفي قلب هذا المشهد تم تعطيل أو تهديد حركة المرور في مضيق هرمز، وهو ما يثير مخاوف واسعة في الأسواق العالمية.

يمر عبر المضيق جزء كبير من صادرات النفط العالمية، ما يجعله نقطة ارتكاز في استقرار أسواق الطاقة. ولذلك فإن أي اضطراب فيه، حتى لو كان مؤقتاً، قد يؤدي إلى ارتفاع سريع في أسعار النفط، وخلق موجة تضخم جديدة تطال مختلف الاقتصادات، خصوصاً تلك التي تعتمد على الاستيراد الطاقوي.

ولا تكمن الخطورة في الإغلاق الكامل فقط، بل في مجرد تصاعد التوتر العسكري في محيطه. فأسواق الطاقة تتفاعل سريعاً مع التوقعات، وغالباً ما ترتفع الأسعار حتى قبل حدوث أي خلل فعلي في الإمدادات، بسبب المخاوف من انقطاع محتمل في تدفق النفط.

وتعد الاقتصادات الآسيوية الكبرى الأكثر تأثراً بأي اضطراب في هذا الممر البحري، نظراً لاعتمادها الكبير على واردات الطاقة من الخليج. كما ستتأثر سلاسل الإمداد العالمية، وخصوصاً في قطاعات النقل والتأمين والشحن، التي ترتفع تكلفتها عادة مع ارتفاع المخاطر الجيوسياسية.

أما دول الخليج، فرغم امتلاكها بدائل محدودة عبر خطوط أنابيب ومسارات بديلة، فإن الاعتماد على مضيق هرمز يبقى محورياً في صادراتها النفطية، ما يجعل استقرار المنطقة شرطاً أساسياً لاستقرار عائداتها الاقتصادية وخططها التنموية.

وفي المقابل، تستخدم إيران موقعها الجغرافي في الخليج ومجاورتها للمضيق كأداة ضغط استراتيجية، ضمن معادلة ردع معقدة. غير أن تحويل هذا التهديد إلى إغلاق فعلي واسع النطاق يبقى خياراً عالي الكلفة، قد ينعكس أيضاً على الاقتصاد الإيراني نفسه وعلى علاقاته التجارية.

وتكشف هذه المعادلة أن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر بحري إقليمي، بل أصبح جزءاً من البنية الحساسة للاقتصاد العالمي، حيث يمكن لأي تصعيد عسكري في محيطه أن يتحول بسرعة إلى أزمة اقتصادية دولية.

وفي المحصلة، فإن أزمة مضيق هرمز تعكس طبيعة النظام العالمي الحالي، حيث لم تعد الحدود الجغرافية تفصل بين السياسة والاقتصاد، بل أصبحت النقاط الاستراتيجية في العالم نقاط ضغط تؤثر على الاستقرار الدولي بأكمله. ولذلك فإن مستقبل المنطقة لا يرتبط فقط بنتائج الصراع العسكري، بل بقدرة القوى الفاعلة على منع تحول الجغرافيا إلى شرارة أزمة اقتصادية عالمية جديدة.

اقتصاد اليوم لم يعد اقتصاد الموارد بقدر ما هو اقتصاد السرعة والمعرفة، حيث تقاس قوة الدول بقدرتها على الابتكار والتكيف وإنتاج القيمة في عالم يتغير باستمرار.

الصين والولايات المتحدة: صراع القرن الحادي والعشرين

الرؤية: لم يعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين مجرد خلاف اقتصادي أو تجاري عابر، بل تحول تدريجياً إلى الصراع المركزي الذي يعيد تشكيل بنية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. إنه صراع يتجاوز فكرة التفوق العسكري أو الهيمنة الاقتصادية، ليشمل التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والمعايير الدولية، ونماذج الحكم والتنمية، وحتى تعريف مفهوم القوة ذاته في العالم المعاصر.

منذ نهاية الحرب الباردة، بدت الولايات المتحدة القوة المهيمنة الوحيدة على النظام الدولي، لكنها في الوقت نفسه سمحت بصعود الصين اقتصادياً ضمن منظومة العولمة. هذا الصعود لم يكن مجرد نمو طبيعي لدولة نامية، بل تحول تدريجي لصين أصبحت اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وواحدة من أكثر القوى تأثيراً في التجارة العالمية والتصنيع وسلاسل التوريد. وهنا بدأ التوتر البنيوي: كيف يمكن لنظام عالمي تقوده قوة ليبرالية أن يستوعب صعود قوة ذات نموذج سياسي واقتصادي مختلف؟

تكمن خصوصية الصين في أنها لم تتبنَّ النموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية، لكنها في المقابل نجحت في تحقيق نمو اقتصادي كبير عبر نموذج يقوم على الدولة القوية، والتخطيط المركزي، والانفتاح الانتقائي على الأسواق. هذا النموذج وضعها في موقع تحدٍّ مباشر لفكرة "الليبرالية الاقتصادية والسياسية" التي شكلت أساس النظام الدولي بعد عام ١٩٩١. وبالتالي، فإن الصراع الحالي ليس فقط بين دولتين، بل بين رؤيتين مختلفتين لكيفية تنظيم الاقتصاد والمجتمع والدولة.

في الجانب الاقتصادي، يظهر الصراع بوضوح في مجالات التجارة والتكنولوجيا. فقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة موجات من الحروب التجارية، وفرض قيود على الاستيراد والتصدير، خصوصاً في القطاعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات. هذه المجالات لم تعد مجرد أدوات اقتصادية، بل أصبحت تمثل "قلب القوة المستقبلية"، لأنها تحدد من يمتلك القدرة على التحكم في الابتكار والإنتاج العسكري والمدني في آن واحد.

أما في البعد الجيوسياسي، فإن المنافسة بين الطرفين تتوسع إلى مناطق متعددة من العالم: من آسيا والمحيط الهادئ إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تسعى الصين إلى توسيع نفوذها عبر مشاريع البنية التحتية والاستثمار، بينما تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على شبكة تحالفاتها التقليدية وتعزيز وجودها العسكري والاقتصادي.

هذا التوسع المتقابل يعكس انتقال الصراع من إطار ثنائي إلى شبكة عالمية من التنافس على النفوذ.

ولا يمكن فصل هذا التوتر عن التحولات في طبيعة النظام الدولي نفسه. فالعالم لم يعد أحادي القطبية كما كان بعد نهاية الحرب الباردة، لكنه لم يصل بعد إلى تعددية مستقرة. بل يمكن وصفه بأنه نظام انتقالي، تتداخل فيه مراكز القوة وتتغير فيه التحالفات بشكل مستمر، ما يجعل إدارة الصراع أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتنبؤ.

وفي قلب هذا الصراع، تبرز مسألة التكنولوجيا باعتبارها العامل الحاسم في تحديد ميزان القوة المستقبلي. فالذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والبيانات الضخمة، والفضاء السيبراني، أصبحت ساحات تنافس لا تقل أهمية عن الجغرافيا العسكرية التقليدية. ومن ينجح في الهيمنة على هذه المجالات سيملك قدرة غير مسبوقة على التأثير في الاقتصاد العالمي والأمن الدولي.

ورغم حدة التنافس، فإن الترابط الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة يجعل من فكرة "الانفصال الكامل" أمراً شديد التعقيد. فالعولمة التي ربطت الاقتصادين خلال العقود الماضية خلقت شبكة مصالح متداخلة تجعل الصراع أقرب إلى "تنافس داخل نظام واحد" منه إلى قطيعة شاملة. وهذا ما يفسر الطابع المتذبذب للعلاقة بينهما، حيث يتعايش التصعيد السياسي مع استمرار الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

إن خطورة هذا الصراع لا تكمن فقط في حدته، بل في كونه يحدث في لحظة تاريخية تشهد فيها بقية العالم أزمات متعددة: اقتصادية، مناخية، وجيوسياسية. وهذا يجعل أي تصعيد بين القوتين الأكبر في العالم ذا تأثير مضاعف على الاستقرار العالمي، سواء في أسعار الطاقة، أو سلاسل الإمداد، أو أسواق المال.

في النهاية، لا يبدو أن الصراع بين الصين والولايات المتحدة مجرد مرحلة عابرة، بل هو عملية إعادة تشكيل طويلة للنظام الدولي. والسؤال الحقيقي ليس من سينتصر، بل كيف سيبدو العالم الذي سيتشكل من هذا التوازن المتوتر: هل سيكون عالماً متعدد الأقطاب أكثر استقراراً؟ أم نظاماً عالمياً مضطرباً تتقاسم فيه القوى الكبرى النفوذ دون قواعد واضحة؟

إن القرن الحادي والعشرين، في جوهره، هو قرن إعادة تعريف القوة، وليس مجرد تنافس عليها.

الأمن المائي وصراعات المستقبل في الشرق الأوسط

الرؤية: لم يعد الماء في الشرق الأوسط مجرد مورد طبيعي يرتبط بالحياة والزراعة والتنمية، بل تحول تدريجياً إلى أحد أهم عناصر الصراع الجيوسياسي في المنطقة. ففي منطقة تعد من أكثر مناطق العالم جفافاً وندرة في الموارد المائية، يصبح الأمن المائي ليس قضية بيئية أو اقتصادية فحسب، بل قضية أمن قومي واستقرار سياسي، وأحد محددات مستقبل الدولة ذاتها.

إن التحولات المناخية المتسارعة، إلى جانب النمو السكاني المتزايد، والتوسع الحضري غير المتوازن، والتغيرات في أنماط استخدام الأراضي، كلها عوامل جعلت الفجوة بين العرض والطلب على المياه أكثر اتساعاً من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، تتسم معظم الأحواض المائية في الشرق الأوسط بأنها عابرة للحدود، ما يجعلها بطبيعتها حساسة سياسياً وقابلة للتوتر بين الدول المتشاركة فيها.

تشكل أنهار مثل دجلة والفرات والنيل والأردن نماذج واضحة على هذا التشابك بين الجغرافيا والسياسة. فالمياه التي تنبع من دولة ما، تمر عبر دولة أخرى، وتستخدم في دولة ثالثة، ما يجعل إدارة هذه الموارد مسألة تفاوض مستمر، وليست مجرد إدارة تقنية. ومع غياب اتفاقات شاملة ومستقرة وعادلة لتقاسم المياه، تبقى هذه الأحواض مرشحة دائماً لتوترات سياسية تتصاعد في فترات الجفاف أو الأزمات الإقليمية.

في هذا السياق، يبرز التغير المناخي كعامل مضاعف للأزمة. فارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الهطول المطري في العديد من مناطق الشرق الأوسط يؤديان إلى انخفاض تدريجي في الموارد المائية المتجددة، في حين تتزايد الحاجة إليها في الزراعة والصناعة والاستهلاك اليومي. هذا الاختلال بين الموارد والاحتياجات يخلق ضغطاً متزايداً على الحكومات، ويدفعها إلى تبني سياسات أكثر تشدداً في إدارة المياه، سواء داخلياً أو في علاقاتها الخارجية.

كما أن بناء السدود وتحويل مجاري الأنهار في دول المنبع أصبح من أكثر القضايا حساسية في العلاقات الإقليمية. فالمياه تتحول في هذه الحالة من مورد طبيعي إلى أداة تأثير سياسي، تستخدم أحياناً في إطار التفاوض، وأحياناً في سياق التوتر. وهذا ما يجعل ملف الأمن المائي مرتبطاً بشكل مباشر بموازين القوى الإقليمية، وليس فقط بالاعتبارات البيئية أو التنموية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن فصل أزمة المياه عن البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة. فضعف الإدارة المائية، والهدر الكبير في الاستخدام الزراعي والصناعي، وغياب التقنيات الحديثة في الري وإعادة التدوير، كلها عوامل تزيد من حدة الأزمة.

الحالات، لا تكمن المشكلة في وفي كثير من ندرة المياه فقط، بل في طريقة إدارتها وتوزيعها واستخدامها.

إن أخطر ما في أزمة المياه في الشرق الأوسط أنها لا تتعلق بالمستقبل البعيد، بل بالمستقبل القريب جداً. فمع استمرار الاتجاهات الحالية، قد تصبح بعض المناطق أكثر عرضة لنقص المياه، ما يؤدي إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية، تشمل تراجع الإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الهجرة الداخلية، وكلها عوامل قد تتحول بدورها إلى مصادر توتر سياسي.

ومع ذلك، فإن الأمن المائي ليس قدراً حتمياً للصراع. فهناك أيضاً مسارات تعاون ممكنة بين دول المنطقة، تقوم على الإدارة المشتركة للأحواض المائية، وتبادل البيانات، وتطوير مشاريع إقليمية لتحلية المياه وإعادة استخدامها، إضافة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة التي تقلل من الهدر وترفع كفاءة الاستخدام.

في النهاية، يمكن القول إن الماء في الشرق الأوسط لم يعد مجرد عنصر من عناصر البيئة، بل أصبح جزءاً من معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي. والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: هل ستتمكن دول المنطقة من تحويل المياه من سبب محتمل للصراع إلى مجال للتعاون، أم أن ندرتها المتزايدة ستجعل منها أحد محاور التوتر الكبرى في صراعات المستقبل؟

التحالفات الإقليمية الجديدة وإعادة رسم خرائط النفوذ

الرؤية: يشهد الشرق الأوسط مرحلة تحول عميق في طبيعة التحالفات الإقليمية، حيث لم تعد الاصطفافات التقليدية ثابتة كما في الماضي، بل أصبحت أكثر مرونة وسيولة، تتغير وفقاً لتقاطع المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية.

هذا التحول يعكس انتقال المنطقة من منطق التحالفات الصلبة إلى "تحالفات وظيفية" تبنى حول ملفات محددة مثل الطاقة، والأمن، والتجارة، دون التزام طويل الأمد بين الأطراف. فالدول التي كانت على طرفي نقيض في فترات سابقة، باتت اليوم قادرة على التقارب في بعض الملفات والتباعد في أخرى، بما يعكس براغماتية متزايدة في إدارة العلاقات الإقليمية.

كما أن تراجع الانخراط المباشر لبعض القوى الدولية في تفاصيل الصراعات الإقليمية ساهم في فتح مساحة أوسع أمام القوى الإقليمية لإعادة ترتيب أولوياتها وبناء شبكات نفوذ خاصة بها. وهذا ما أدى إلى صعود نمط جديد من التوازنات يقوم على تعدد مراكز التأثير بدلاً من هيمنة محور واحد واضح.

لكن هذا المشهد المرن لا يعني بالضرورة استقراراً أكبر، بل يحمل في داخله قدراً من الهشاشة، لأن التحالفات القائمة على المصالح المتغيرة تبقى عرضة للاهتزاز السريع عند تغير الظروف أو تبدل الحسابات. وهكذا تبدو المنطقة وكأنها تتحرك نحو خريطة نفوذ جديدة، لكنها خريطة غير مستقرة، قيد التشكل الدائم، ولا يمكن التنبؤ بحدودها النهائية بعد.

" حين تعجز الكلمات عن إحداث التغيير، تصبح الثورة لغة الشعوب المقهورة، تكتب بحروف من نضال وصمود لتنتزع الحرية والعدالة."

في غياهب الضوء المكسور

تتمة

ويمدها حتى تتحول إلى عمرٍ كامل داخل ثانية واحدة. هناك، يتعلم الإنسان أن ينتظر، لا لأن شيئاً سيأتي، بل لأن الانتظار نفسه يتحول إلى شكلٍ من أشكال البقاء.

دخلتُ أول مرة وأنا أحمل في داخلي فكرة "الأسرى"، لكنني خرجتُ وأنا لا أعرف: أكان الأسرى هم من في الداخل، أم نحن الذين نظن أنفسنا في الخارج؟

كان أحدهم يقول لي:
"لا تنظر إلى الجدران... الجدران هنا هي التي تنظر إلينا."

ضحكتُ يومها، وظننتها مبالغة رجلٍ أنهكه الوقت. لكنني بعد أيام فهمت أن الجدار ليس جماداً، بل شاهدٌ بارد. شاهدٌ لا ينسى، لكنه أيضاً لا يشهد لأحد.

في الزنازين التي زرتها، لم يكن الصمت فراغاً، بل كان ممتلئاً على نحوٍ مرعب. ممتلئاً بأصواتٍ لم تعد تقال، لكنها لم تمت؛ أصوات تتحول إلى هواءٍ ثقيل، إلى رطوبةٍ في الجدار، إلى ارتجافٍ خفيف في الحديد حين يبرد الليل أكثر مما يحتمل.

أولئك الذين التقيتهم لم يكونوا أسرى بالمعنى التقليدي. كانوا كتّاباً لم يسمح لهم باختيار الورق، وشعراء يكتبون على فراغ الهواء، وسياسيين لم يتصالحوا مع فكرة أن التاريخ يكتب من الخارج فقط.

أحدهم كان يقول لي، وهو يبتسم كأن الابتسامة فعلُ مقاومة:
"هنا نتعلم أن نفكك الإنسان إلى أجزاء صغيرة... ثم نعيد جمعه بالكلمة."
لم أفهم العبارة إلا لاحقاً، حين أدركت أن السجن لا يسلب الجسد فقط، بل يحاول أن يعيد تعريف الإنسان: أهو اسم؟ أم ذاكرة؟ أم مجرد رقم؟ أم كيان يمكن محوه وإعادة كتابته؟

لكنهم، رغم كل شيء، كانوا يكتبون.

بعضهم كان يكتب كأنه يفتح ثقباً في جدار الكون. وبعضهم كأنه يعتذر للحياة لأنه تأخر عنها قليلاً. وبعضهم كأنه يحاكم العالم بلا قاضٍ، ولا قاعة، ولا جمهور... فقط ضميرٌ وحبرٌ خائف.

وحين نشرتُ أول انطباعاتي، لم أكن أعلم أنني لا أنشر نصاً، بل أفتح باباً صغيراً في جدارٍ هائل. باباً لا يكفي للخروج، لكنه يكفي لدخول الهواء.

ثم بدأت الرسائل تتكاثر.

لم تكن رسائل عادية. كانت نوافذ تفتح فجأة في ليلٍ طويل. بعضهم قال: "وصلنا صوتك إلى المكان الذي لا يصل إليه الصوت." وبعضهم أرسل نصوصه كأنه يرسل قلبه ملفوفاً بورقٍ هشّ.

ومن هناك بدأت الحكاية الحقيقية.

لم أعد مجرد ناقلٍ للتجربة، بل صرت جزءاً منها. لأنك حين تلمس الغياب طويلاً، يبدأ الغياب بلمسك أيضاً.

في إحدى الزيارات، كنت أقف أمام بابٍ حديدي ثقيل، حين سمعت صوتاً من الداخل يقول:
"لا تخف علينا... نحن الذين نحرس الخارج من نسيان نفسه."

عندها فقط فهمت أن السجن ليس مكاناً للعقاب فحسب، بل مختبرٌ قاسٍ للذاكرة؛ ذاكرة الإنسان حين تجرد من كل شيء، وتترك مضطرةً لأن تعيد خلق نفسها كل يوم.

ومن هنا بدأت أسأل:
هل الحرية هي الخروج؟ أم هي القدرة على ألا يتحول الإنسان إلى فراغٍ داخلي؟ ■

"إذا كان الوطن قصيدة، فإن كل حرف فيها خطّه شهداؤنا بدمائهم الزكية، وكل بيت فيها بني بتضحياتهم العظيمة. في قلوبنا تسكن قصائدهم الخالدة، وفي أعماق أرواحنا تترسخ معانيها السامية. من واجبنا أن نحفظ هذه القصيدة الأبدية، ونجعل من تضحياتهم نبراسًا نهتدي به في دروب الحياة. يجب أن نواصل كتابتها بالعمل الجاد والإخلاص الدائم، نثريها بالعلم والمعرفة، ونزينها بالأخلاق والقيم، حتى تبقى قصيدتنا نابضة بالحياة، تعكس مجد الوطن وعظمته، وتكون مرآة لكرامة شعبنا ووفائه لشهدائه الأبرار."

جريدة الرؤية: السلام هو طريق المستقبل..... تتمة

وتعزيز التفاهم بين الناس. نسعى جاهدين إلى تقديم الأخبار والتحليلات التي تدفع نحو الحوار البناء وتجنب إثارة الفتن والانقسامات.

كما ندعو كافة أفراد المجتمع إلى المشاركة في بناء عالم أفضل. يمكن لكل كلمة طيبة وكل عمل خيّر أن يساهم في خلق بيئة من الاحترام المتبادل والتسامح. لنجعل من اختلافاتنا قوة توحدنا، ومن تنوعنا مصدر غنىً يلهمنا للعمل معاً من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.

إن جريدة "الرؤية" تؤمن بأن الحوار بين الثقافات هو السبيل الأمثل لتعزيز التفاهم بين الشعوب. في عالمنا المتنوع، يجب أن نتعلم كيفية الاستفادة من اختلافاتنا لتعزيز التواصل والتعاون. الحوار الثقافي يعمق الفهم المتبادل، ويتيح لنا اكتشاف القواسم المشتركة التي توحدنا كبشر.

إن التعليم والتوعية يلعبان دوراً حيوياً في هذا الصدد. يجب أن يتم تعزيز المناهج التعليمية التي تركز على تاريخ الثقافات المختلفة وقيمها، وتشجيع الطلاب على تبني نظرة عالمية تقوم على احترام التنوع الثقافي. كما يمكن للفنون والأدب والموسيقى أن تكون وسائل فعالة لنقل قصص وتجارب الشعوب، وتعزيز التعاطف والتفاهم بين الثقافات المختلفة.

في جريدة "الرؤية"، نلتزم بدعم المبادرات التي تعزز الحوار الثقافي وتعمل على تقريب وجهات النظر بين الشعوب. نسعى إلى تقديم منصات للتعبير عن الآراء المختلفة، ونشر القصص التي تبرز الجوانب الإنسانية المشتركة بين الثقافات. نحن على يقين أن بناء مستقبل يعمه السلام يتطلب منا أن نكون منفتحين على الآخرين، ومستعدين للتعلم من تجاربهم وأفكارهم.

ندعوكم جميعاً للانضمام إلينا في هذا الجهد النبيل. فلنستخدم كل وسيلة متاحة، من الكلمة إلى العمل، لتعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات. لنجعل من جريدة "الرؤية" منبراً للسلام، وجسراً يربط بين الشعوب، ومثالاً يُحتذى به في نشر قيم العدل والمحبة والاحترام.

في الختام، تؤكد جريدة "الرؤية" أن السلام ليس مجرد غياب للحرب، بل هو حضور للعدل والمحبة والاحترام. ندعوكم جميعاً إلى أن تكونوا سفراء للسلام في حياتكم اليومية، وأن تستخدموا كلماتكم وأفعالكم لبناء جسور التواصل والمحبة. لنعمل معاً من أجل عالم يعمه السلام، ويزدهر فيه الإنسان بقيم العدل والتفاهم.

مع تحيات جريدة "الرؤية"

عقود من الحوار تزن أثقل من لحظة واحدة في ساحة القتال.

بين وهج المثال وثقل الواقع

تتمة

العالية التي يضعها الفرد لنفسه.

الثالثة، وهي الواقعية في التعامل مع المشاعر، تعد من المجالات التي تتأثر بشكل كبير بالمثالية الزائدة. الافتراض بأن شخصاً ما يمكن أن يكون قادراً على ضبط مشاعره في كل الأوقات هو افتراض غير واقعي. العواطف هي استجابات طبيعية للتجارب والمواقف، ومحاولة السيطرة على هذه الاستجابات العاطفية بشكل كامل يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات سلبية مثل الإنكار، التكبت، والانفصال العاطفي.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر المثالية الزائدة على العلاقات الاجتماعية والشخصية. يمكن أن تضع توقعات غير واقعية ليس فقط على الذات ولكن أيضاً على الآخرين. هذا الضغط يمكن أن يؤدي إلى خيبات أمل متكررة عندما لا يلبي الأشخاص المحيطون المعايير المثالية التي وضعها الفرد لنفسه وللآخرين. ومن ثم، يمكن أن تؤدي هذه التوقعات المرتفعة إلى تآكل العلاقات وخلق جو من التوتر وعدم الراحة.

من جهة أخرى، يشير البعض إلى أن المثالية الزائدة قد تكون نتيجة للتصنع وعدم الصدق مع النفس. الشخص الذي يحاول باستمرار أن يقدم نفسه في صورة الكمال، يخفي في الغالب الجوانب الأقل كمالاً في شخصيته، مما يمكن أن يعكس حالة من عدم الأمان والحاجة للقبول والإعجاب من الآخرين.

المفتاح للتعامل مع المثالية الزائدة يكمن في التوازن والواقعية. يمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على التقدم بدلاً من الكمال، وتقبل أن الخطأ جزء لا يتجزأ من النمو الشخصي والتطور. من المفيد أيضاً الاستثمار في الوعي الذاتي من خلال التأمل أو التوجيه النفسي، مما يساعد الفرد على استكشاف وفهم أسباب سعيه نحو المثالية وتعلم كيفية إدارة توقعاته.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الصحة العقلية من خلال تطوير مهارات التسامح مع النقص والفشل. يجب التأكيد على قيمة الجهد والتحسين المستمر بدلاً من تحقيق الكمال الغير ممكن. فالأهم من تحقيق النجاح المطلق، هو القدرة على النهوض بعد السقوط والاستفادة من التجارب.

في النهاية، الإنسانية تعني التعامل مع الأخطاء والنقائص، والاعتراف بها كجزء طبيعي من كوننا بشراً. إدراك أن الكمال غير ممكن وأن السعي وراء المثالية الزائدة يمكن أن يؤدي إلى التصنع وفقدان الصدق مع النفس ومع الآخرين، هو الخطوة الأولى نحو تحقيق حياة أكثر سعادة ورضا.

التحرر من قيود المثالية الزائدة لا يعني التخلي عن الرغبة في التحسين الذاتي أو تقليل الطموح، بل يعني إعادة توجيه هذه الطاقات نحو أهداف أكثر واقعية وإنسانية. يمكن للأفراد استخدام فهمهم العميق للنقائص البشرية كأداة لبناء الصبر والتعاطف مع الذات ومع الآخرين.

إحدى الطرق للتعامل مع المثالية الزائدة تتمثل في تحديد الأهداف القابلة للتحقيق التي تتناسب مع قدرات الفرد وظروفه الفعلية. يمكن للمرء أن يبدأ بتقسيم الأهداف الكبيرة إلى مهام أصغر، مما يخفف من الضغط النفسي للحاجة إلى تحقيق النجاح الفوري والكامل. من المهم أيضاً الاحتفال بالنجاحات الصغيرة على طول الطريق، مما يعزز الثقة بالنفس ويحافظ على الدافع.

من الضروري كذلك تعزيز الوعي بأن الكمال الدائم هو مفهوم مثالي وغير واقعي. القبول بأن الأخطاء جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية والنمو الشخصي يمكن أن يحرر الفرد من الخوف المربك للفشل. هذه الأخطاء توفر فرصاً للتعلم والتحسين، وهي ضرورية للتطور الشخصي والمهني.

الدعم الاجتماعي يلعب دوراً حاسماً أيضاً في التعامل مع المثالية الزائدة. الأصدقاء والعائلة وحتى المعالجين يمكن أن يوفروا شبكة دعم تشجع على الواقعية وتقديم التقدير الحقيقي دون تحيز للكمال. هذا الدعم يمكن أن يساعد الأفراد على رؤية أنفسهم بمنظور أكثر توازناً.

في ختام الأمر، يجب أن ندرك أن المثالية الزائدة ليست مجرد سعي للكمال وإنما يمكن أن تكون عائقاً أمام التمتع بحياة متوازنة ومرضية. التحرر من هذا السعي يتطلب شجاعة لمواجهة وقبول النواقص البشرية، سواء في النفس أو في الآخرين. من خلال هذه القبول، يمكن للفرد أن يحقق نوعاً من السلام الداخلي والرضا الذي يصعب تحقيقه في ظل السعي الدائم للمثالية ■

"لا تولد الحضارة إلا حين لا يضطر الإنسان إلى بيع كرامته من أجل لقمة عيشه."

طفولةٌ تبحث عن وطن

تتمة

في بناء مستقبل هؤلاء الأطفال، يظل حلماً بعيد المنال. الكثير منهم محرومون من الوصول إلى المدارس ويضطرون للعمل في ظروف قاسية وغير آمنة لتأمين لقمة العيش لأسرهم، ما يعرضهم للاستغلال ويعيق نموهم الجسدي والنفسي.

الصحة هي مأساة أخرى في حياة هؤلاء الأطفال. نقص الرعاية الطبية وانتشار الأمراض بسبب الظروف المعيشية المتردية يضع حياة الأطفال في خطر مستمر. الكثير من الأطفال يعانون من سوء التغذية والأمراض المعدية. الرعاية النفسية تكاد تكون معدومة، على الرغم من الأثر النفسي العميق الذي خلفته الحرب واللجوء على هؤلاء الأطفال.

العنف والصدمات النفسية التي تعرض لها الأطفال خلال الحرب لا تزال تلاحقهم في حياتهم اليومية. الكثير منهم شهدوا مشاهد مروعة وعايشوا أحداثاً تجاوزت قدرتهم على الفهم والتحمل. هذه التجارب تترك آثاراً نفسية عميقة تحتاج إلى سنوات من الدعم النفسي والاجتماعي للتعافي منها. الأطفال يعانون من اضطرابات النوم، القلق، والخوف المستمر، ما يؤثر على تطورهم النفسي والاجتماعي.

إلى جانب الظروف المعيشية القاسية، يتعرض الأطفال اللاجئون للمضايقات والعنصرية في المجتمعات التي لجأوا إليها. على الرغم من فقرهم وحاجتهم الماسة للدعم، يجدون أنفسهم في مواجهة مواقف عدائية تضاف إلى قائمة التحديات التي يواجهونها يومياً. العنصرية والتمييز يزيدان من معاناتهم، ويحولان حياتهم إلى معركة مستمرة من أجل القبول والمساواة.

بالرغم من وجود العديد من المنظمات الإنسانية والحقوقية، فإن معظم العائلات لم تحصل على أية مساعدة. بل إن الموظفين في هذه المنظمات يقسمون هذه المساعدات فيما بينهم، تاركين الأطفال السوريين وعائلاتهم إما يتسولون في الشوارع أو يعملون في جمع البلاستيك من حاويات الزبالة.

يجب أن يكون هناك التزام دولي حقيقي لتقديم الدعم اللازم لأطفال اللاجئين السوريين، يتجاوز المساعدات الطارئة إلى بناء مستقبل مستدام. التعليم يجب أن يكون أولوية، والرعاية الصحية يجب أن تكون متاحة بشكل دائم. الدعم النفسي والاجتماعي يجب أن يكون جزءاً أساسياً من جهود الإغاثة. مكافحة العنصرية والتمييز يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهود لضمان حياة كريمة ومستقبل مشرق لهؤلاء الأطفال.

أطفال اللاجئين السوريين هم الشهود الأحياء على مأساة إنسانية لا تزال مستمرة. إنهم يمثلون الأمل والتحدي في آن واحد. الأمل في قدرتهم على التغلب على المصاعب وبناء حياة أفضل، والتحدي في مسؤوليتنا الجماعية لتوفير الدعم والرعاية اللازمة لهم. من خلال التزامنا بدعمهم، نؤكد على إنسانيتنا المشتركة ونساهم في بناء مستقبل يسوده السلام والعدل.. ■

الرؤية الأخيرة
The Last Al-Roya
البريد الإلكتروني:
alruyah2024@gmail.com

من أجل وطن ينبض بالحرية وشعب يعيش بكرامة
A Free Homeland and a Happy People

العدد (٧) الأثنين ١٥ حزيران ٢٠٢٦ م – ٢٧٢٦ ك
Hejmar (7) Duşem, 15 Hezîran 2026 PZ - 2726 K

VISION: FOR A HOMELAND VIBRANT WITH FREEDOM AND A PEOPLE LIVING IN DIGNITY 7

"الكلمة قد تكون جسراً أو جداراً؛ اختر حروفك لتبني العالم، لا لتقسمه."

جريدة الرؤية: السلام هو طريق المستقبل

الرؤية: في زمنٍ تزداد فيه التحديات وتتعمق الانقسامات، تصبح كلمة "السلام" أكثر من مجرد شعار؛ إنها دعوة ملحة لكل فرد منا. جريدة "الرؤية" ترفع هذه الكلمة عالياً، مؤمنة بقوتها في تغيير العالم وبناء جسور التواصل بين الشعوب والأمم.

السياسة اليوم ليست مجرد ساحة للصراعات والمنافسات، بل هي ميدانٌ يمكن فيه للكلمة الطيبة والحوار الصادق أن يساهما في حل أعقد المشاكل. نؤمن بأن كل منا يمتلك القدرة على التأثير الإيجابي، وأن الكلمات التي ننطق بها تحمل في طياتها بذور الأمل والتغيير.

في هذا السياق، يتحمل القادة السياسيون والمجتمعات مسؤولية كبيرة. إنهم مدعوون للالتزام بقيم السلام والعدالة، والعمل معاً بروح التعاون والتفاهم. لا يمكننا مواجهة التحديات العالمية المتزايدة - من أزمات بيئية إلى نزاعات سياسية واقتصادية - دون أن نتبنى سياسات تعزز التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان.

الإعلام، بدوره، يلعب دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو الخير. نحن في "الرؤية" نلتزم بنقل الحقيقة بحيادية.

وموضوعية، ونرى في الكلمة وسيلة لنشر الوعي .. ١١

دوامة الثورة: بين السخط والتحولات الجذرية

الرؤية: الثورة، هذا المصطلح الذي يثير العديد من المشاعر والتفاعلات، يمثل لحظة تحول في تاريخ الشعوب والأمم. إنها ليست مجرد انتفاضة شعبية، بل هي عملية شاملة تشمل التغيير الجذري في النظام السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي.

تعتبر الثورة تجسيداً للإرادة الشعبية، وتعبيراً عن الاستياء والمطالبة بالعدالة والحرية. إنها صوت المظلومين والمهمشين الذين يسعون إلى تغيير النظام القائم الذي يضعهم في موقف غير عادل. الثورة تنبع من رغبة شعبية جامحة في تحقيق التغيير وتحسين ظروف الحياة.

ولكن الثورة ليست بالأمر السهل، إنها غالباً ما تأتي بثمن باهظ، فهي تثير الصراعات والتوترات، وتفتح باباً للمجهول. يصاحبها غالباً انهيار النظام القائم، ويتبعها فترة انتقالية طويلة ومضطربة في تاريخ البشرية، شهدنا العديد من الثورات التي غيَّرت مجرى التاريخ، من الثورة الفرنسية إلى الثورة الصناعية، ومن ثم إلى الثورات العربية الحديثة. تبقى الثورة حدثاً معقداً يتطلب تحليلاً عميقاً لفهم دوافعها ونتائجها.

إن الثورة تجسد الروح الجماعية للشعوب، وتبرز قدرتها على التغيير والتحول، ولكنها في نفس الوقت تكشف عن تعقيدات السياسة والسلطة والثقافة. لذا، يجب علينا أن ننظر إلى الثورة بعيون الفهم والتأمل، وأن نعترف بأنها جزء لا يتجزأ من مسار التطور الإنساني والتاريخي.

في غياهب الضوء المكسور

في البدء، لم يكن السجن مكاناً... بل كان حالةً من انكسار الضوء حين يتعب من حمل الحقيقة، فيتسرب منها شيئاً فشيئاً كأنه يعتذر عن وضوحه.

لم أكن أدخل إلى الزنازين كما يدخل الصحفي إلى خبرٍ جديد، ولا كما يدخل الكاتب إلى فكرةٍ قابلة للكتابة. كنت أدخل كمن يمد يده في جيب الزمن، فيعثر على ساعاتٍ مكسورة، وأسماءٍ نسيت شكلها الأول، وأصواتٍ تعلمت أن تتكلم من داخل العظم لا من داخل الفم.

هناك، حيث تتوقف الخرائط عن كونها خرائط، يبدأ الجدار في التصرف كأنه ذاكرةٌ عنيدة. ليس جداراً عادياً... بل جلدٌ سميك للغياب، يتنفس ببطء، ويحتفظ بكل ما مر عليه: صرخةٌ قديمة، خطوةٌ مترددة، دعاءٌ لم يكتمل، ورسالةٌ لم ترسل أبداً، لكنها وصلت بطريقةٍ ما إلى القلب.

كنت أرى السجن لا بوصفه بناءً، بل بوصفه "لغةً مغلقة". لغةٌ لا تقرأ بالحروف، بل بالندوب. كل زنزانة كانت جملةً ناقصة، وكل بابٍ حديدي كان فاصلةً في نص لم يكتب بعد، وكل حارسٍ كان علامة استفهام تمشي على قدمين دون أن تدري ماذا تسأل بالضبط.

وفي الداخل... كان الزمن لا يمشي، بل يزحف. يختبر المسافات بين نبضتين،..... ١١

الكلمة

الكلمة: سلطة المعنى وصناعة العالم السياسي

الرؤية: في فضاء السياسة، لا تعد الكلمة مجرد أداة للتعبير، بل تتحول إلى فعلٍ يصنع الواقع أو يعيد تشكيله. فهي ليست وصفاً للأحداث، بل قوة تدخل في صلب الحدث ذاته، فتمنحه اتجاهه ومعناه. من هنا، تصبح الكلمة لحظةً حاسمة بين الفوضى والنظام، وبين الصراع وإمكانية التفاهم.

ليست الكلمة السياسية محايدة، بل هي موقعٌ للصراع على الوعي، تعيد تعريف الحقائق وتوجيه الإدراك العام. فكل خطابٍ هو إعادة توزيع للمعنى داخل المجتمع، وكل تصريحٍ قد يفتح أفقاً أو يغلق احتمالاً، يهدئ صراعاً أو يفاقمه.

وفي عالمٍ تتشابك فيه المصالح وتتسارع فيه التحولات، تصبح الكلمة قوةً استراتيجية لا تقل أهمية عن الفعل الميداني. فهي التي تبني الشرعية أو تهدمها، وتؤسس للثقة أو تزرع الشك، وتحدد شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الشعوب بعضها ببعض.

وكم من كلمةٍ سياسية غيرت مسار أمة، لا لأنها كانت أعلى صوتاً، بل لأنها أصابت لحظة الوعي في عمقها. فالكلمات هنا ليست زينة خطاب، بل أدوات حكمٍ وصناعة قرار، وبها يعاد تشكيل التاريخ بهدوء أو بعنف.

ومن هنا، فإن مسؤولية الكلمة السياسية مسؤولية وجودية وأخلاقية في آنٍ معاً؛ لأنها لا تصف العالم فقط، بل تشارك في صنعه. وفي زمن تضج فيه الخطابات، يغدو الصمت أحياناً أقل خطراً من كلمة غير محسوبة، ويصبح الوعي باللغة شرطاً لفهم السياسة ذاتها.

فلتكن الكلمة السياسية أداة بناء لا هدم، وجسراً للتفاهم لا ساحةً للتضليل، فبها تقاس قوة الدول، ونضج المجتمعات، وقدرة الإنسان على تحويل الصراع إلى إمكانية للحياة المشتركة.

بين وهج المثال وثقل الواقع

الرؤية: المثالية الزائدة، أو ما يعرف أيضاً بالسعي المستمر نحو الكمال، هي حالة يطمح فيها الفرد إلى تحقيق مستويات عالية جداً من الأداء والسلوك، بحيث يصعب، إن لم يكن مستحيلاً، تحقيقها في الواقع. تغذي هذه الرغبة في الكمال غالباً من خلال الأعراف الاجتماعية والمعايير الثقافية التي تمجد النجاح والخلو من العيوب. ولكن، هل هذا السعي المستمر نحو المثالية يعد أمراً صحياً أم يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية؟

أولاً، من المهم فهم أن السعي لتحقيق المثالية قد يبدو ظاهرياً كمحاولة إيجابية لتحسين الذات. يظن الكثيرون أنه بالإمكان دوماً أن يكونوا أفضل، وأن كل تصرف أو قرار يمكن أن يُنقّح ويُحسّن. ومع ذلك، فإن هذه النظرية تتجاهل حقيقة أساسية عن الطبيعة البشرية وهي: النقص. لا يوجد شخص كامل، والأخطاء جزء لا يتجزأ من تجربة الحياة الإنسانية.

جزء لا يتجزأ من تجربة الحياة الإنسانية.

يقودنا هذا إلى النقطة الثانية، وهي التأثير النفسي للمثالية الزائدة. الضغوط النفسية الناجمة عن محاولات تحقيق المثالية يمكن أن تؤدي إلى مجموعة من المشكلات العاطفية والسلوكية. القلق، الاكتئاب، واضطرابات الأكل هي فقط بعض من الاضطرابات التي قد ترتبط بالمثالية المفرطة. ينشأ ذلك من الخوف المستمر من الفشل ومن عدم القدرة على تلبية .. ١١

طفولةٌ تبحث عن وطن

الرؤية تحت حرارة الصيف وبرودة الشتاء، يكافح الأطفال السوريون اللاجئون ليجدوا طريقهم نحو الأمل والحياة الكريمة. يعيش هؤلاء الأطفال في ظروف قاسية، حيث تتلاشى براءة الطفولة في مواجهة الواقع المرير. بدلاً من أن يكونوا على المقاعد الدراسية، يعمل العديد منهم في جمع البلاستيك من حاويات الزبالة لمساعدة أسرهم في تأمين لقمة العيش اليومية.

أطفال اللاجئين السوريين يعيشون في ظل ظروف صعبة حيث تتلاشى براءة الطفولة في مواجهة الواقع القاسي. البيئة المحيطة بهم لا ترحم، والظروف المعيشية تزداد سوءاً. اللعب، الذي هو حق طبيعي لكل طفل، يتحول إلى رفاهية نادرة،

حيث أن الشوارع المليئة بالحطام والمساكن المتهالكة ليست مكاناً للمرح، بل ساحة للنضال من أجل البقاء.

التعليم، الذي يجب أن يكون حجر الزاوية . ١١

آخر السطور

في ممرات الحزن... حين تهمس الأشواك للفخار

الرؤية: ثمة أوقاتٌ لا يطرق فيها الحزنُ أبوابنا بعنف، ولا يأتي على هيئة عاصفةٍ تقتلع ما في الروح من أشجار، بل يتسلل إلينا خفيفاً كخشخشةِ شوكٍ على إناءٍ من الفخار. صوتٌ خافتٌ يكاد لا يسمع، غير أنه يترك في القلب صدعاً لا يراه أحد. وهكذا هي الحياة؛ لا تقتلنا دائماً بالكوارث الكبرى، بل بما يتراكم فينا من تفاصيل صغيرة: خيباتٍ مؤجلة، وأحلامٍ ذبلت في صمت، وأشياءَ كنا نظن أنها ستبقى إلى الأبد، ثم اختفت ذات صباحٍ من غير وداع.

نقضي أعمارنا في مطاردة المعاني الكبرى: الحرية، والعدالة، والحب، والخلود، فيما تمر بجوارنا المعاني الحقيقية متخفيةً في هيئة زهرةٍ على قارعة الطريق، أو ابتسامةٍ عابرة، أو ذكرى قديمة تفوح منها رائحة الخبز والطفولة والمطر. وما أكثر ما نؤجل الحياة انتظاراً للحظةٍ استثنائية، غير مدركين أنّ الحياة نفسها كانت تعبر أمامنا في تلك التفاصيل الصغيرة التي لم نمنحها ما تستحقه من انتباه.

إنّ الإنسان كائنٌ غريب؛ يبني المدن الشاهقة، لكنه يعجز عن بناء السلام في أعماق قلبه. يملأ الأرض ضجيجاً، ويهرب من صوته الداخلي. يعبد القوة حيناً، والمال حيناً آخر، ويبحث عن الخلود في الأشياء الفانية، ثم يكتشف متأخراً أنّ الزمن قد سرق منه أجمل سنوات عمره، بينما كان منشغلاً بجمع ما لن يستطيع حمله معه إلى النهاية.

وربما كانت المأساة الكبرى في التاريخ أنّ البشر لم يتعلموا كثيراً من تاريخهم. تتغير الأسماء والأعلام والخرائط، لكن الحروب تبقى هي ذاتها، والكراهية تبقى هي ذاتها، والخوف من الآخر يبقى هو ذاته. وكل جيلٍ يظن أنه أكثر حكمةً من الأجيال التي سبقته، ثم لا يلبث أن يكرر الأخطاء نفسها بوسائل أكثر تطوراً. وكأن الإنسانية تسير في دائرةٍ واسعة؛ تتقدم في العلم، لكنها كثيراً ما تتراجع في الحكمة.

ولعلّ أكثر ما يثير الدهشة أنّ العالم منشغلٌ بالحديث عن المستقبل، فيما يعجز عن فهم الحاضر. نتحدث عن الذكاء الاصطناعي، وغزو الفضاء، والثورات التقنية، بينما ما يزال ملايين البشر يبحثون عن رغيف خبز، أو وطنٍ آمن، أو كلمةٍ تحفظ لهم كرامتهم. فالتقدم الحقيقي لا يقاس بما نبنيه من آلات، بل بما نبنيه من إنسانية. والحضارة التي تفقد قلبها ليست حضارة، مهما بلغت من القوة والثراء.

وفي خضم ذلك كله، يبقى الموت أكثر الفلاسفة صدقاً. لا يخطب في الناس، ولا يؤلف الكتب، ولا يؤسس الأحزاب، لكنه يهمس للجميع بالحقيقة ذاتها: أنّ كل شيءٍ عابر. الملوك يعبرون، والثوار يعبرون، والطغاة يعبرون، والعشاق يعبرون، وحتى المدن العظيمة التي بدت خالدةً في يومٍ من الأيام تتحول إلى أطلالٍ تروي حكايات الذين سكنوها ثم رحلوا.

لكن الموت، على قسوته، ليس العدو الحقيقي للإنسان. العدو الحقيقي هو أن يعيش المرء من غير أن يفهم معنى وجوده، وأن يعبر الحياة كظلٍّ لا يترك أثراً، وأن يشيخ قلبه قبل أن يشيخ جسده. فالحياة لا تقاس بعدد السنوات التي نعبرها، بل بعمق اللحظات التي نحياها، وبالأثر الذي نتركه في قلوب الآخرين.

لذلك، حين تهب على روحك تلك الخشخشة الخفيفة، وذلك الحزن الصامت الذي يشبه احتكاك الأشواك بأواني الفخار، فلا تخشه. فربما لم يأتِ ليكسرك، بل ليوقظك. وربما جاء ليذكرك بأنك ما زلت حياً، وأنّ قلبك ما يزال قادراً على الشعور، وأنّ المعنى لا يسكن في الضجيج، بل في التأمل، ولا يولد من اليقين المطلق، بل من الأسئلة التي لا تنتهي.

وعندما تنظر إلى العالم من جديد، ستدرك أنّ أعظم انتصارٍ يحققه الإنسان ليس أن يهزم الآخرين، بل أن ينتصر على القسوة الكامنة في داخله. وأنّ الحرية ليست مجرد تحررٍ من القيود الخارجية، بل قدرةُ الروح على أن تظلّ نقيةً وسط الخراب. وأنّ الأمل، مهما بدا هشاً، يظل أقوى من كل ظلام؛ لأنه الشيء الوحيد الذي كلما اقتربت منه النهاية، ازداد إشراقاً في الأفق البعيد.